10.21608/MEAE.2022.266454

المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي
ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)
https://meae.journals.ekb.eg/

نموذج مقترح لدراسة تأثير اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا على عجز الميزان التجاري المصري

ا.د جمال محمود عطية عبيد أ. د.صابر عدلي شاكر عبدالرحمن مي زكي حسن الجابري

قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية ـ كلية التجارة وإدارة الأعمال

بيانات البحث

استلام: 2/ 2/ 2022
قبول: 9 / 8/ 2022

الكلمات المفتاحية:
اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا – الميزان التجاري إجراءات ضبط الاستيراد

المستخلص

ساهمت اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) بشكل إيجابي في زيادة الصادرات المصرية إلى الأسواق الافريقية كما أنها تتيح للمنتجين المصريين فرصة فتح اسوق جديدة بأفريقيا وخاصة ان مصر لديها تكنولوجيات حديثة بالنسبة لأفريقيا و وسائل متطورة في الصناعة المصرية و وايضا بفتح الاسواق الافريقية امام المنتجين المصريين سيؤدي ذلك الى تحسين الجودة أملا في إتاحة سلع جديدة بسعر جيد ومنافس وخاصة انها تمثل سوقاً رحبة ومتنفساً تستطيع من خلاله الدول النامية تبادل العديد من المنتجات فيما بينها إذ يمكن الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء حيث تُقبل تلك الدول على استيراد العديد من السلع التي تتمتع بميزة عالية في إنتاجها مقارنة بالعديد من دول الاتفاقية

ومن ثم هدف البحث إلى استخدام نموذج الجاذبية لتحليل الميزان التجاري لدول اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا المعروفة باسم تكتل الكوميسا، و والذي تشتمل على 21دولة وتتمثل دول الاتفاقية في مصر - بوروندي - كينيا – موريشيوس – الصومال – زيمبابوي – جزر القمر – إريتريا – ليبيا – رواندا – تونس – جيبوتي – أثيوبيا – مدغشقر – سيشيل – أوغندا – جم4هورية الكونغو الديمقراطية –سوازيلاند– مالاوي – السودان – زامبيا خلال فترة الدراسة (2001-2020)، باستخدام البيانات المجمعة Panel Data كما تم استخدام نفس البيانات المستخدمة في نموذج الجاذبية في نموذج ARIMA للتنبؤ بالميزان التجاري وحجم الصادرات والواردات وايهم سيكون صاحب الاثر الاكبر على الميزان التجاري بالفترة 2021-2030، و من أجل تحقيق هذا الهدف تم تناول نبذة عن تكتل الكوميسا، و تحليل للميزان التجاري المصري مع دول اتفاقية الكوميسا صادرات وواردات و الذى يعتبر مؤشر لاتجاهات التجارة البينية بين مصر ودول الاتفاقية.

و توصلالبحث إلى أن اتفاقية الكوميسا لها اثر ايجابي على مقدار تحسن الميزان التجاري طبقا لنتائج نموذج الجاذبية الا انه هناك ضعف نسبي في معدلات التبادل التجاري بين مصر ودول اتفاقية الكوميسا بالإضافة الى ذلك تبين ان مصر تمتع بقدرات تنافسية متوسطة نسبياً في الأسواق الافريقية وكذلك عدم تمتع مصر بميزة تنافسية سعرية في معظم السلع المصدرة الى دول الكوميسا

اما بالنسبة لنموذج التنبؤ فتوصلت الدراسة الى ان أن القيم التنبؤية من خلال نموذج الانحدار الذاتي المتكامل والمتوسطات المتحركة (ARIMA) لقيمة الفائض في الميزان التجاري المصري مع دول اتفاقية الكوميسا للفترة 2021-2030 تنبأ بزيادة في فائض الميزان التجاري خلال هذه الفترة بلغ حوالي (21.2%) الا ان معدل النمو المتوقع لفائض الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا يرجع الى التنبؤ بانخفاض الواردات المصرية بمعدل 19.2%

وأوصىالبحث بضرورةالاستفادة من الأسواق النامية في دول اتفاقية الكوميسا كأسواق واعده تتسم بزيادة معدلات الطلب على الواردات وتنوع الاذواق للسلع المستوردة من خارج الاتفاقية والعمل على توفير خطوط شحن منتظمة لهذه الأسواق وتوفير الضمانات الائتمانية للتصدير من خلال شركات ضمان الصادرات و فروع البنوك المصرية في هذه الدول

الباحث المسؤول: مى زكي حسن الجابري
البريد الإلكتروني: maielgabri@gmail.com

© The Author(s) 2022.

10.21608/MEAE.2022.266454

Available Online at EKb Press
Egyptian Journal of Agricultural Economics
ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)
https://meae.journals.ekb.eg/

Proposed Model Measuring the effect of Impact of Comesa Agreement in Egypt Trade Balance Deficit

Prof. Dr. Gamal Mahmoud Attia Obeid Prof. Dr. Saber Adly Shaker Abdul Rahman
May Zaki Hassan Elgabry
Department of Economics and Foreign Trade - College of Commerce and Business Administration

ARTICLE INFO

Article History
Received: 2-2- 2022
Accepted: **9-8- 2022**

Keywords:

-Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA)-Trade Balance - Import Control Procedures

ABSTRACT

The Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) agreement has contributed positively to increasing Egyptian exports to African markets, and it also provides Egyptian producers with the opportunity to open new markets in Africa, especially since Egypt has modern technologies for Africa and advanced means in the Egyptian industry and also by opening African markets to Egyptian producers, this will improve quality in the hope of making new goods available at a good and competitive price, especially as it represents a broad and breathtaking market through which developing countries can exchange many products among themselves. It has a high advantage in its production compared to many countries of the Convention

And then the research aimed to use the gravity model to analyze the trade balance of the countries of the Common Market Agreement for Eastern and Southern Africa, known as the COMESA bloc, which includes 21 countries. The countries of the agreement are Egypt - Burundi - Kenya - Mauritius - Somalia - Zimbabwe - Comoros - Eritrea - Libya - Rwanda - Tunisia - Djibouti - Ethiopia - Madagascar - Seychelles - Uganda - Democratic Republic of the Congo - Eswatini (formerly Kingdom of Swaziland) - Malawi - Sudan - Zambia during the study period (2001-2020), using the collected data Panel Data as the same data was used The gravity model used in the ARIMA model to predict the trade balance, the volume of exports and imports, and which one will have the greatest impact on the trade balance in the period 2021-2030. In order to achieve this goal, an overview of the COMESA bloc was presented, and an analysis of the Egyptian trade balance with the countries of the COMESA agreement, exports and imports, which is considered an indicator of the trends of intra-regional trade between Egypt and the countries of the agreement.

The research concluded that the COMESA agreement has a positive impact on the amount of improvement in the trade balance according to the results of the gravity model, but there is a relative weakness in the rates of trade exchange between Egypt and the countries of the COMESA agreement. Egypt has a competitive price advantage in most of the commodities exported to the COMESA countries

As for the prediction model, the study concluded that the predictive values through the integrated autoregressive model and moving averages (ARIMA) of the value of the surplus in the Egyptian trade balance with the COMESA countries for the period 2021-2030 predicted an increase in the trade balance surplus during this period, which amounted to about (21.2) %). However, the expected growth rate of the trade balance surplus between Egypt and the COMESA countries is due to the prediction that Egyptian imports will decline at a rate of 19.2%.

The research recommended the need to take advantage of the developing markets in the countries of the COMESA agreement as promising markets characterized by increased demand rates for imports and a diversity of tastes for imported goods from outside the agreement and to work on providing regular shipping lines to these markets and providing credit guarantees for export through export guarantee companies and branches of Egyptian banks in these countries

Corresponding Author: **May Zaki Hassan Elgabry**
Email: maielgabri@gmail.com
© The Author(s) 2022.

10.21608/MEAE.2022.266454

1- المقدمة

اصبحت اتفاقية الكوميسا موضع اهتمام لعدد من الاقتصاديين ومحور اهتمام وتسليط الضوء من جانب صناع القرار الاقتصادي في مصر بعد فترة من التركيز على تكتلات مصر مع الدول المتقدمة وعلىرأسها تكتل الاتحاد الاوربي ومن ثم جاء الاهتمام بالسوق الافريقية وخروج بعض الدراسات والتي تدرس استراتيجيات لتمية الصادرات للسوق الافريقية وفتح اسواق جديدة وازالة العقبات كل هذا من شأنه يحسن من الميزان التجاري المصري الافريقي بصفة خاصة مما يؤثر بالإيجاب على الميزان المصري التجاري بصفه عامة

حيث يعتبر الميزان التجاري سجلا للصادرات والواردات من السلع كما أنه يعتبر أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة وأحد محددات الناتج المحلي للدولة. وعلى الرغم من أهمية توازنفان الواقع العملي للعديد من الدول باختلاف الاستراتيجيات والسياسات التي تتخذها يشير إلى أنه نادرا ما يتحقق التوازن بين الصادرات والواردات. إذ قد يعاني هذا الميزان من اختلال قد يكون في شكل عجزإذا ما زادت الواردات عن الصادرات أو على شكل فائض عندما تزيد الصادرات عن الواردات.

ومن ثم يتم دراسة الوضع الراهن لاتفاقية الكوميسا والذي يوضح حجم الاسواق والمنافسة وهل يتم استغلال هذا السوق الاستغلال الامثل ام هناك تركز جغرافي وسلعي ومن ثم عدم استغلال هذا السوق

فتعد اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا)( ) من اهم الاتفاقيات التي وقعتها مصر فقد تم تأسيسها بتاريخ 8 ديسمبر 1994ويبلغ عدد الدول الاعضاء فيها 19 دولة ( ). وهي بالتالي تمثل سوقاً رحبة ومتنفساً تستطيع من خلاله الدول مصر تبادل العديد من المنتجات مع دول الكوميسا إذ يمكن الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء حيث تُقبل تلك الدول على استيراد العديد من السلع التي تتمتع مصر فيها بميزةعالية في إنتاجها مقارنة بالعديد من دول الاتفاقية

1- مشكلة البحث:

على الرغم من ان مصر وقعت على اتفاقية السوق المشتركة لجنوب شرق افريقياالكوميسا من أجل فتح منافذ وأسواق جديدة لما تنتجه من سلع وخدمات ومن ثم تحسين موقف ميزانها التجاري وعلى الرغم من فائض الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا إلا أن الواقع العملي يشير الي صعوبة زيادة الصادرات المصرية الى دول الاتفاقية. نظراً لعدم قدرة منتجاتها المحلية على منافسة منتجات الدول المتقدمة نتيجة للتقدم التكنولوجي والصناعي للدول المتقدمة حيثتتسم صادرات دول الكوميسابالاعتماد الكبير على الصناعات الاستخراجية وعلى تصدير المواد الأولية المعدنية ومواد الطاقة دون تحويلها.

رغم إبرام مصراتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا بقصد زيادة صادراتها الي الأسواق الافريقية تغدو الحاجة مُلحة إلى التساؤل عن مدى جدوى هذه الاتفاقية من جهة وهل يمكن ان تحدمن مشكلة عجز الميزان التجاري المصري بشكل عام ومن ثم فإنه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي:

- هل تساهم اتفاقيةالسوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا في الحد من عجز الميزان التجاري المصري؟

3-فرضية الدراسة:

تتمثل فرضية الدراسة فيالتالي:

تؤدي اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا إلىفائض الميزان التجاري المصري

4-هدف الدراسة:

يتمثل هدف البحثالرئيسي من البحث في اختبار مدى صحة أو خطأ فرضيةالبحث من خلال استخدام النموذج المقترح ومن ثم تحديدالأثر النسبي لاتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا والتي وقعتها مصر عام 1998 ودخلت حيز التنفيذ 2000على ميزانها التجاريومن هذا الهدف الرئيسي تندرج مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في الآتي:

10.21608/MEAE.2022.266454

أ- تحديد مدى مساهمة اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا في الميزان التجاري المصري

ب- تقدير أنماط التجارة الخارجية المصرية مع الدول الأعضاء في اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا

5-أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث العلمية من خلال إلقاء الضوء على الموقف الحالي والمتوقع للميزان التجاري والصادرات والواردات المصرية لإفريقيا من خلال تحليل الوضع الراهن لاتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا مع مصر وقياس الاثر النسبي لتلك الاتفاقية على الميزان التجاري المصري من خلال فترة الدراسة والتنبؤ بمستقبل الصادرات والواردات ومن ثم الميزان التجاري مما يساعد متخذي القرار على الوقوف على اهم معوقات التصدير ومن ثم الاستغلال الأمثللاتفاقيةو تحقيق الهدف الرئيسي الذي وقعت مصر من اجله الاتفاقية وهو زيادة حجم الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق خفض فاتورة الواردات بالحصول على الاعفاءات الجمركية والمزايا التفضيلية و تراكم المنشأ الممنوحةللأعضاء من جهه وزيادة حجم الصادرات المصرية من جهه اخرى

6-حدود الدراسة:

تتضمن الدراسة حدودا زمنية وأخرى جغرافية وذلك على النحوالتالي:

أ-الحدود الزمنية:يغطي البحث الفترة (2001-2020)

ب- الحدود الجغرافية:تشمل حدود البحث ادول تفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا والتي وقعت عليها مصر عام 1998

7- منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة على إتباع منهجين الاستنباطي والاستقرائي من خلال دراسة اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا على عجز الميزان التجاري المصري في ظل الادب الاقتصادي والدراسات السابقة ومحاولة تطبيق ذلك استنادا الى المعادلة التالية -:

$$\ln(TB_{ijt})=B_0+B_1\ln(GDP_{it})+B_2\ln(Dist_{ijt})+B_3\ln(FTA_{ijt})+B_4\ln(ER_{it})+B_5\ln(RPI_{it})+$$

$$B_6\log(ETEO_{ijt})^{(1)}+B7\ln(GDP_{jt})$$

حيث :

(TB_{ijt}) تشير إلى رصيد الميزان التجاري بين البلدين i و j (في الفترة الزمنية t)

(GDP_{it})تشير إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد iفي الفترة الزمنية t

$(Dist_{ijt})$متوسط المسافة بين البلد i واهم الشركاء التجاريين j في دول اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا في الفترة الزمنية t

(FTA_{ijt})تشير إلى اثر دخول اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا للدولة i وهي يعبر عنها كمتغير صوري يأخذ القيمة 1 في حال وجود اتفاقية ويأخذ صفر في غير ذلك حيز النفاذ في الفترة الزمنية t

(ER_{it})تشير إلى سعر الصرف الحقيقي للبلد i امام الدولار في الفترة الزمنية t

(10)- Efficiency of Trade Exchange Operations

10.21608/MEAE.2022.266454

(RPI_{it}) تشير إلى اجراءات ضبط الاستيراد التي قام بها البلد i في الفترة الزمنية t وهي يعبر عنها كمتغير صوري يأخذ القيمة 1 في حال وجود هذه الاجراءات ويأخذ صفر في غير ذلك

($ETEO_{ijt}$) تشير إلى كفاءة عمليات التبادل التجاري بين البلد i ودول الاتفاقية j في الفترة الزمنية t وهي يعبر عنها كمتغير صوري يأخذ القيمة 1 في حال وجود كفاءة في عمليات التبادل التجاري بين الدولة i ودول الاتفاقية j ويأخذ صفر في غير ذلك

(GDP_{jt}) تشير إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدj في الفترة الزمنية t

ويفترض نموذج الجاذبية أن فائض الميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا يتناسب طردي مع إجمالي الناتج المحلي(GDP(ويتناسب عكسي مع المسافة بينهما. ويتم تفسير المسافة بوجه عام بأنها تمثل تكاليف التجارة خطوط الشحن كما يتناسب طردي مع اثر دخول الاتفاقية حيز النفاذ بالإضافةإلى فائض الميزان التجاري يتناسب عكسي مع سعر صرف الجنيه إمام الدولار أي انخفاض العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصرية وبالتالي تزيد الميزة السعرية التنافسية للمنتجات المصرية مما يؤدي في النهاية لزيادة الطلب عليه ومن ثم زيادة الصادرات المصرية وانخفاض الواردات نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات

كما يفترض إن فائض الميزان التجاري المصري يتناسب طردي مع الإجراءات الغير جمركية أي ان الإجراءات الغير جمركية تحد من الواردات مما يجعل لها تأثير ايجابي على خفض الواردات ومن ثم زيادة الفائض في الميزان التجاري كما ان كلما زادت كفاءة عمليات التبادل التجاري تحسن الميزان التجاري بينما هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتفاقية وبين فائض الميزان التجاري المصري .

8- الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة

في ظل سعي البحث لتحقيق أهدافه وإلقاء الضوء على مدى الاستفادة من اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا وبحث الملامح العامة للميزان التجاري كان من الأهمية أن يتم تقديم الاستعراض المرجعي والذي يركز على الجهود البحثية التي تمت في هذا المجال من قبل وأهم ما توصلت إليه الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بهذا المجال واستخلاص أهم ما توصلت إليه هذه الابحاث من نتائج وتوصيات.

- **قام كورتوفيتش وتالوفيتش،2015** بدراسة بعنوان (تأثير الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي على تخفيض عجز الميزان التجاري للبوسنة والهرسك)**واستهدف البحث** تأثير تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي (EU) وتأثيره على خفض العجز التجاري في البوسنة والهرسك (B&H). تحلل الورقة السلاسل الزمنية للبيانات في الفترة 2005-2013. و قد طبقت الدراسة نموذج الجاذبية الاقتصادية وتقنيات بيانات الألواح الديناميكية الاقتصادية القياسية: نماذج بيانات اللوحة (PD) ونماذج التأثير الثابت (FE) ونماذج التأثير العشوائي (RE). لقد ثبت أن تحرير تجارة B&H مع الاتحاد الأوروبي له تأثير إيجابي على تعزيز التدفقات التجارية وتقليل العجز التجاري في B&H وفقًا لذلك اثبتت الدراسة أن الصادرات Xit والاستيراد import والناتج المحلي الإجمالي و والناتج المحلي الإجمالي للفرد$GDPjt$ والمتغير الوهمي و الذي يشترك في حدود مشتركة ذات دلالة إحصائية بينما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي $GDPPCjt$ والمتغيرات الوهمية الأخرى ذات دلالة غير إحصائية[2]

- **قام عمرو عبد الحميد رفعت عصام صبري سليمان 2015 بعمل بحث بعنوان (تدفقات التجارة الخارجية المصرية لأهم الدول العربية بإستخدام نموذج الجاذبية)**[3]هدف البحث إلى محاولة الوصول إلى كيفية زيادة حجم التبادل التجاري[4] بين

---

(2) Kurtovic and Talovic,2015 , Impact of TradeAgreements with EU on the Reduction in Trade Balance Deficit of Bosnia and Herzegovina and Sead, Journal of International and Global Economic Studies, 8(1), June, 68-92

Faculty of Economics, Dzemal Bijedic University of Mostar, Bosnia and Herzegovina Ministry of Foreign Trade and Economic Relations of Bosnia and Herzegovina

(3)عبد الحميد، عمرو، و عصام صبري، تحليل تدفقات التجارة الخارجيةالمصرية لاهم الدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية،**مجلة البحوث الزراعية**، جامعة الإسكندرية، المجلد: 60، العدد: 1، ص ص: 107-135.

(4)عمرو عبد الحميد رفعت عصام صبري سليمان علي ، 2015،تحليل تدفقات التجارة الخارجية المصرية لأهم الدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية قسم الدراسات الاقتصادية - مركز بحوث الصحراء 2015

10.21608/MEAE.2022.266454
مصر والدول العربية من خلال التعرف على حجم التدفقات التجارية للدول العربية مع العالم والبينية من ناحية وتحليل تدفقات التجارة الخارجية المصرية لأهم الدول العربية من الناحية الأخري وكذلك التعرف على أهم العوامل التي تؤثر على زياد حجم التبادل التجاري بين مصر والدول العربية وتحديد أهم الدول العربية التي تتوسع أو تحد في وارداتها من مصر

فقد اعتمد البحث على الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية في تحليل بيانات التجارة الخارجية المصرية مع الدول العربية بالإضافة إلى تقدير نموذج الجاذبية (Model Gravity)بإستخدام إنحدار البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية خلال الفترة 1990-2013وفقًا لذلك أثبتت نتائج نموذج الجاذبية الأساسي للصادرات أن زيادة إجمالي الناتج المحلي في مصر وزيادة إجمالي الناتج المحلي للدول العربية السبع (الأردن لبنان ليبيا السعودية السودان سوريا الإمارات) يؤدي إلي زيادة صادرات مصر

كما تبين أن زيادة المسافة الجغرافية تؤدي إلي انخفاض صادرات مصر بالاضافة الى ذلك تبين أن الدول المسئولة عن زيادة صادرات مصر هي: السعودية ليبيا الإمارات ولبنان بينما لم يتضح تأثير كل من الأردن السودان وسوريا على زيادة الصادرات المصرية. في حين أوضحت نتائج نموذج الجاذبية المعدل للصادرات أن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في مصر والدول العربية السبع يؤدي لزياد صادرات مصر

.وأوضحت نتائج نموذج الجاذبية الأساسي للواردات وجود علاقة طردية بين إجمالي الناتج المحلي في مصر وإجمالي الناتج المحلي للدول العربية السبع مع ورادات مصر بينما تبين وجود علاقة عكسية بين المسافة الجغرافية وواردات مصر للدول العربية السبع وتبين أن الدول المسئولة عن انخفاض واردات مصر هي:سوريا الأردن السودان والسعودية بينما تبين أن لبنان الدولة المسئولة عن زيادة واردات مصر في حين لم يتضح تأثير كل من ليبيا والإمارات على زيادة الواردات المصرية.في حين أوضحت نتائج نموذج الجاذبية المعدل للواردات أن ارتفاع مستوي الدخل الفردي في السعودية يؤدي إلي زيادة واردات مصر من تلك الدولة بينما تبين أن إرتفاع مستوي الدخل الفردي في كل من الأردن لبنان السودان سوريا والإمارات يؤدي إلي إنخفاض واردات مصر من تلك الدول بينما لم تثبت معنوية تأثير ليبيا علي قيمة واردات مصر.

- قام محمد سيد احمد سعيد قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة جامعة عين شمس 2020 بعمل دراسة بعنوان(مستقبل الصادرات الزراعية المصرية في ظل الإتجاهات الحديثة لمنظمة التجارة العالمية)[5] واستهدفت البحث تحقيق هدف رئيسي يتمثل في التعرف على مستقبل الصادرات الزراعية المصرية في ظل الاتجاهات الحديثة منظمة التجارة العالمية والمتعلقة بدعم الصادرات الزراعية وتنافسيتها في الأسواق العالمية وذلك تمهيدا لوضع مجموعة من السياسات والآليات المقترحة مواجهة تلك المستجدات والتطورات كما ألقت الضوء على التوزيعين السلعي والجغرافي للصادرات الزراعية المصرية و دراسة القدرات التنافسية المصرية في أهم الأسواق العالمية

اعتمدالبحث على الأسلوبي التحليل الوصفي والكمي حيث اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكمي لقياس الظواهر والمتغيرات المتعلقة بمشكلة الدراسة حيث تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي المعروفة مثل معادلات الاتجاه الزمني العام والانحدار المتعدد(Multiple regression) والانحدارالمتعدد المرحلي (stepwise) وتحليل التباين (Analysis of variance) ودوال الطلب واختبارات تسكين السلاسل الزمنية ومن أهمها اختبارات جنر الوحدة (Unit Root Test) فضلا عن التنبؤ باستخدام الانحدار الذاتي المتكامل والمتوسطات المتحركة)ARIMA) واستخدام نموذج المعادلات الآنية (System Simultaneous Equation) حيث تمت الإشارة إلى منهجية تلك المؤشراتكل في موضعه وأظهرت نتائج نموذج المعادلات الأنية وجود علاقة طردية بين كل من متوسط نصيب الفرد من الإنتاج ومتوسط نصيب الفرد من الصادرات وعلاقة عكسية معنوية إحصائيا بين متوسط سعر تصدير السلع الزراعية المصرية (المرجح بالكميات المصدرة) ومتوسط نصيب الفرد من الصادرات.

وبالنسبة لجودة الصادرات الزراعية المصرية تبين الأثر السلبي المعنوي إحصائيا عند المستوى الاحتمالي 0.01 لزيادة إخطارات الدول لرفض الصادرات الزراعية المصرية لانخفاض جودتها حيث بزيادة عدد إخطارات الرفض للصادرات المصرية تقل صادرات مصر في العام التالي بقيمة 0.5 مليون دولار في حين تبين الأثر الإيجابي المعنوي إحصائيا عند عند المستوى الاحتمالي 0.01 للدعم الذي تقدمة الدولة للإنتاج الزراعي والذي أخطرت به مصر منظمة التجارة العالمية رسميا حيث أن الدعم الزراعي للصادرات الزراعية ساهم في زيادة الصادرات المصرية بنسبة 0.5 مليون دولار لان

---

(5)محمد سيد احمد سعيد قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة جامعة عين شمس 2020 بعمل دراسة بعنوان(مستقبل الصادرات الزراعية المصرية في ظل الإتجاهات الحديثة لمنظمة التجارة العالمية)

10.21608/MEAE.2022.266454

هذا الدعم يشجع المصدرين على التصدير بكميات اكبر ومن خلال تلك النتائج يتبين أن الأثر السلبي للجودة يعادل الأثر الايجابي للدعم أي أن إنخفاض جودة الصادرات يتسبب في خسارة الدعم المقدم للإنتاج الزراعي من أجل التصدير

- قامت وفاء سعد إبراهيمقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية كلية التجارة وإدارة الاعمال جامعة حلوان 2019 بعمل دراسة بعنوان (التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا "نموذج الجاذبية) واستهدف البحث استخدام نموذج الجاذبية لتحليل التدفقات التجارية السلعية بين مصر ودول اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا المعروفة باتفاقية الكوميسا والتي تشتمل على 19 دولة خلال فترة الدراسة من(2001-2016))باستخدام بيانات مجمعة Data Panel من خلال نموذج الآثار العشوائية REM ونموذج.Pooled Model ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تناول الإطار النظري لنموذج الجاذبية وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي لكل من الناتج المحلى الاجمالي لدول الكوميسا والناتج المحلى الاجمالي لمصر ومعدل الصرف على التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا بالإضافة إلى التأثير السلبى للمسافة الجغرافية اللغة والحدود المشتركة وعدم الاستقرار السياسى وسكان دول الكوميسا على التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا

- دراسة قام بهاOzge and Other (2015) حول "تيسير التجارة الخارجية ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود تحليل نموذج تركيا باستخدام منهجية نماذج الجاذبية [6]

Trade Facilitation and Black Sea Economic Cooperation Organization: Analysis of Turkey with (Gravity Model Approach)

واستهدف البحث تقييم الآثار والمكاسب المحتملة لاتفاقية تيسير التجارة (TFA) على التعاون الاقتصادي للبحر الأسود (BSEC).باستخدام نموذج الجاذبية للبيانات المقطعية خلال الفترة الزمنية 2007-2013 وذلك من خلال إدراج المتغيرات التالية في النموذجالناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة والدول المستوردة عدد السكان للدول المستوردة والبعد الجغرافي بين الدول إضافة إلى مؤشر الأداء اللوجستي LPIالصادر عن البنك الدولي والذي يقيس العلاقة بين التدفقات التجارية الثنائية وتيسير التجارة. أظهرت النتائج أن معامل مؤشر LPI(للبلدان المصدرة والمستوردة على حد سواء يتماشى مع التوقعات حيث تبين أن إشارته موجبة وذات دلالة إحصائية عالية. كما اوضحت النتائج أن المتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج كانت لها دلالة إحصائية معنوية وأن إشارتها تتماشي مع نظرية نماذج الجاذبية.

تشير النتائج التجريبية إلى أن التدفقات التجارية تتأثر بشكل إيجابي بمؤشرات أداء السوق في البلدان المستوردة والمصدرة حيث اثبتت النتائج ن جودة الخدمات اللوجستية وجودة مراقبة وتتبع التسليم وتكرار وصول الشحنات إلى المشترين في الوقت المحدد وأداء البلدان لها أهمية حاسمة على الصادرات.

- قام. محمد اسماعيل و جمال قاسم محمود صندوق النقد العربي 2018 بعمل بحث بعنوان (محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية)[7]

يهدف البحث إلى قياس محددات التجارة الخارجية باستخدام نماذج الجاذبية (Gravity Model) واعتماد البيانات للدول العربية مع أهم الشركاء التجاريين. شمل النموذج 17 دولة عربية للفترة الزمنية 1990-12014 حيث تم استخدام بعض المتغيرات الاقتصادية والجغرافية ومؤشرات عن التكتلات الاقليمية والديمغرافية والعرقية في النموذج إضافة إلى المتغيرات الأساسية. حيث استخدم نموذج الجاذبية والذي يقدر نمط التجارة الدولية من عدد من المتغيرات المتعلقة بالتجارة الخارجية من أهمها المسافة والناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى عدد من المتغيرات الأخرى مثل اللغة والديانة والعوامل الثقافية والتاريخية المشتركة بين الدول.

ويستخدم نموذج الجاذبية لقياس أثر الاتفاقيات والمعاهدات التجارية والانضمام إلى المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية على اتجاهات التجارة الخارجية لتلك الدول. وخلصت الدراسة إلى تباين محددات تدفقات التجارة الخارجية في الدول العربية حيث اوضحت الى ان ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الدولة المستوردة يساهم في زيادة الصادرات بالضافة الى ان ارتفاع عدد السكان في الدولة المستوردة يشجع على زيادة الواردات من السلع سواء الاستهلاكية منها أو الأولية.

---

(6)Ozge and Other,2015, Trade Facilitation and Black Sea Economic Cooperation Organization: Analysis of Turkey with (Gravity Model Approach)

(7)محمد إسماعيل و جمال قاسم محمود صندوق النقد العربي 2018 بعمل دراسة بعنوان (محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية)

10.21608/MEAE.2022.266454

ومن جهه اخرى تعتبر اللغة المشتركة بين الدول المصدرة والمستوردة من العوامل الأساسية في تدفق التجارة الخارجية باستثناء كل من موريتانيا وليبيا حيث أظهرت النتائج بان اللغة المشتركة عامل غير أساسي وذلك نتيجة تدني صادرات موريتانيا إلى الدول العربية واعتمادها على الأسواق الصينية والاتحاد الأوروبي. أما فيما يخص ليبيا فان الاتحاد الأوروبي والصين يستحوذان على حوالي 81 في المائة من اجمالي صادراتها.

كما يعتبر الاتحاد الأوروبي كأحد أهم الوجهات للصادرات السلعية العربية باستثناء الأردن وقطر والإمارات الدول العربية حيث تعتمد صادرات الاردن على الدول العربية في حين تعتمد الإمارات وقطر على كأحد دول اسيا. كم ان الحدود المشتركة بين الدول ليس بالضرورة أن تزيد من تدفقات التجارة الخارجية في الدول العربية حيث أظهرت النتائج إشارة عكسية في بعضها (الإمارات والسعودية وسورية ولبنان المغرب موريتانيا) وعدم معنوية المتغير في البعض الآخر. هذا يدل على ضعف التجارة البينية بين الدول العربية بالرغم من وجود حدود مشتركة بينها.

-بحث **Otinga Hesbon N, (2009)**[8]تناول البحث تأثير التجارة الدولية علي النمو الاقتصادي فى دولة كينيا ودور الصادرات فى الناتج المحلي الاجمالي فى السنوات العشرين الاخيرة للدراسة كذلك تاثير الواردات علي النمو الاقتصادي.

استخدم البحث نموذج خطي لتختبر تاثير الواردات علي الاستثمار الخاص والاستثمار العام كذلك الانفاق الحكومي والمساعدات الاجنبية بالاضافة الي نسبة الصادرات والواردات الي الناتج المحلي الإجمالي وتصل الدراسة الي ان النمو الحقيقي في الصادرات الكينية ساهم بصورة فعالة في نمو الاقتصاد الكيني وأن التأثير الأكبر فى تحقيق النمو يرجع الي الإنفاق الحكومي والمساعدات الاجنبية مع زيادة الصادرات.

- **بحث Ershad Ali, (2011)**[9]تتناول اتفاقية الشراكة الاقتصادية(Closer Economic Partnership (CEP بين الصين ونيوزيلاندا حيث تعمل الاتفاقية علي زيادة التدفقات التجارية الثنائية وتوليد فرص عمل جديدة من خلال النمو في صادراتها حيث تفتح الاتفاقية الباب امام تصدير المنتجات الزراعية والغذائية من نيوزلاند الى الصين في المقابل تتمتع الصادرات الصينية من ملابس واحذية وأجهزة الكترونية و قامت الدراسة بعرض اثر النمو والفائدة علي اقتصاد كلا الطرفين من الاتفاقية

9- الاطار النظري اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا

تعد اتفاقيات التجارة الإقليمية (RTAs) هي عنصر أساسي في العلاقات التجارية الدولية على مر السنين لم تزداد اتفاقيات التجارة الإقليمية من حيث العدد فحسب بل زادت أيضًا في العمق والتعقيد.

ومع ارتفاع عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية (RTAs) خلال السنوات الأخيرة بما في ذلك زيادة ملحوظة في الاتفاقات متعددة الأطراف الكبيرة قيد التفاوض حيث يعد عدم التمييز بين الشركاء التجاريين أحد المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية.

ومع ذلك فإن الاتفاقات التجارية الإقليمية وهي اتفاقيات تجارية تفضيلية متبادلة بين شريكين أو أكثر تشكل أحد الاستثناءات ومرخصة بموجب منظمة التجارة العالمية مع مراعاة مجموعة من القواعد و تغطي هذه القواعد تشكيل وتشغيل الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة التي تغطي التجارة في السلع (المادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة 1994) [10] والترتيبات الإقليمية أو العالمية لتجارة السلع بين أعضاء الدول النامية (البند التمكيني) [11] وكذلك الاتفاقيات التي تغطي التجارة في الخدمات (المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات [12].

وبشكل عام يجب أن تغطي اتفاقيات التجارة الإقليمية جميع التجارة إلى حد كبير وتساعد على تدفق التجارة بحرية أكبر بين الدول في منطقة التجارة الإقليمية دون زيادة الحواجز أمام التجارة مع العالم الخارجي.

---

(8) Otinga Hesbon N, (2009)." The Impact Of International Trade On Economic Growth In Developing Countries (Exports for rapid economic growth) / A Case Study Of Kenya", **University of Nairobi**.

)9**(Ershad Ali, (2011). Impact of Free Trade Agreement on Economic Growth of Partner Countries: China and New Zealand ,International Business and Management Vol. 2 No. 1, pp. 114-122.**

10) المادة 24(https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/gatt47_02_e.htm#articleXXIV

(11) البند التمكيني https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/enabling1979_e.htm

12) المادة الخامسة التكامل الاقتصادي(https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/26-gats_01_e.htm#articleV

10.21608/MEAE.2022.266454
وتعرف اتفاقية التجارة الإقليمية (RTA) على أنها معاهدة بين حكومتين أو أكثر وهي تحدد قواعد التجارة لجميع الموقعين تشمل أمثلة اتفاقيات التجارة الإقليمية كاتفاقية التجارة الحرة اتفاقية الكوميسا

أولا / نبذه عن اتفاقية اتفاقية لسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي(الكوميساCOMESA)

بدأ تاريخ الكوميسا في 1998 ودخلت حيز النفاذ لتصبح السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي، حيث انشأت منطقة تجارة حرة لدول الكوميسا في 31 اكتوبر 2000 وقد تم تأسيس الكوميسا (على النحو المحدد في معاهدتها) كمنظمة مستقلة ذات سيادة، الدول التي وافقت على التعاون في تطوير مواردها الطبيعية والبشرية لصالح جميع شعوبها، وبالتالي لديها سلسلة واسعة النطاق من الأهداف التي تشمل بالضرورة في أولوياتها تعزيز السلام والأمن في المنطقة.

ومع ذلك نظرًا للتاريخ الاقتصادي للكوميسا وخلفيتها الاقتصادية فإن تركيزها الرئيسي ينصب على تشكيل وحدة اقتصادية وتجارية كبيرة قادرة على التغلب على بعض الحواجز التي تواجهها الدول الفردية .

يمكن تلخيص الاستراتيجية الحالية للكوميسا في عبارة "الازدهار الاقتصادي من خلال التكامل الإقليمي". مع 21 دولة عضو يزيد عدد سكانها عن 583 مليون نسمة ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي 805 مليار دولار وهي تجارة عالمية للصادرات والواردات في السلع بقيمة 324 مليار دولار أمريكي وتشكل الكوميسا سوقًا رئيسيًا للتجارة الداخلية والخارجية. حيث تمثل الكوميسا جغرافيا ما يقرب من ثلثي القارة الأفريقية بمساحة 12 مليون (كيلومتر مربع)

أ- الواردات المصرية المستثناة من الإعفاء الجمركي طبقا للاتفاقية

تسري الإعفاءات الجمركية على كافة السلع المستوردة من جميع الدول الأعضاء و التي تحقق قيمة مضافة تعادل 45% و لا تحتفظ مصر بأية قوائم سلبية سوى مع دولة السودان بحيث تتمثل السلع المستثناة في : الحمص والمنسوجات القطنية و المنسوجات المخلوطة والملابس الجاهزة و التريكو.

ب-أهم الصادرات المصرية إلى الدول الأعضاء في الكوميسا

تتركز أهم الصادرات المصرية الى دول الكوميسا في مواد البناء مثل الحديد والصلب الأسمنت والمنتجات الكيماوية والدوائية وأهمها الورق والأدوية البشرية والصناعات الغذائية والسكر والزيوت والشحوم والأرز والفواكه والخضراوات وبعض السلع الهندسية.

جـ أهم الواردات المصرية من الدول الأعضاء في الكوميسا

تتركز أهم واردات مصر من دول الكوميسا في المواد الخام واهمها النحاس ومصنوعاته والبن والشاي ومنه وبهارات وتبغ وأبدال تبغ مصنعة و وقود معدني زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها مواد قارية شموع معدنية والثمار الزيتية السمسم و الحيوانات الحية

د- اهم مزايا الاتفاق

تقدم الكوميسا لأعضائها وشركائها مجموعة واسعة من الفوائد التي تشمل:

1- سوق أوسع ومتناسق وأكثر تنافسية
2- إنتاجية صناعية أكبر وقدرة تنافسية
3- زيادة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي
4- استغلال أكثر عقلانية للموارد الطبيعية
5- سياسات نقدية ومصرفية ومالية أكثر تناسقًا
6- بنية تحتية للنقل والاتصالات أكثر موثوقية

كما يمكن الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء حيث تُقبل تلك الدول على استيراد العديد من السلع التي تتمتع مصر بميزة عالية في إنتاجها يأتي على رأس تلك القائمة الأرز والمواد الغذائية والأدوات المنزلية والبصل المجفف والسيراميك والأدوات الصحية والأدوية ثم إطارات السيارات ومنتجات الألومنيوم والحديد والصلب والغزل والمنسوجات والأحذية.

10.21608/MEAE.2022.266454

وقد تلاحظ من هيكل إنتاج الدول الأعضاء أنها دولاً تعتمد على تصدير خامات ومواد خام وسلع رئيسية مثل النحاس والبن والشاي والجلود الخام والماشية اللحوم والسمسم والذرة والتبغ وهي سلع هامة يؤثر منحها الإعفاء على رفاهية المستهلك المصري.

بالإضافة الى انه يتم الاستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى دول إفريقيا.

10- أهم ملامح التبادل التجاري بين مصر ودول اتفاقية شمال وشرق افريقيا (الكوميسا)

تتسم اتفاقية الكوميسا عن غيرها من الاتفاقات التجارية بالعديد من السمات منها زيادة الدول المنضمة للاتفاقية ومن ثم اتساع حجم السوق كذلك تنوع الدول المنضمة للاتفاقية من من حيث كونها دول افريقية ودول افريقية عربية مما يساهم في تنوع أذواق المستهلكين ومن ثم زيادة فرص نفاذ السلع المصرية بمختلف أنواعها في هذه الأسواق بالإضافة الى ان مصر تعتبر متفوقة صناعيا وتكنولوجيا عن تلك الدول مما يعطي لمصر ميزة نسبية كبيرة في السلع الصناعية والتكنلوجيا التي تصنعها بالإضافة لى انها اقرب سوق تصديري الى الدول الاعضاء .

جدير بالذكر أن عمليات التبادل التجاري بين مصر ودول اتفاقية الكوميسا تواجهها العديد من الصعوبات من أهمها عدم انتظام خطوط النقل ومشاكل في الشحن الى إفريقياوارتفاع نسبي للمخاطر الائتمانية في بعض دول الاتفاقية مما أثر على معدلات التبادل التجاري بين الطرفينبالإضافة الى عدم وجود مراكز لوجستية (مناطق تخزين) في أهمالموانئ البحرية والجوية الإفريقية وعدم فاعلية أدوات السياسة التجارية في إطار العلاقات التجارية مع دول إفريقيا[13]

أولا / الميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية الكوميسا

من خلال بيانات الجدول رقم (1) يتبين أن حجم الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا بلغ خلال عام 2001 حوالي (-163) مليون دولارمحققا عجز في الميزان التجاري ثم وصل في عام 2020 إلى حوالي545 مليون دولار محققا بذلك فائض في الميزان التجاري بمتوسط عام خلال هذه الفترة بلغ حوالي 557 مليون دولار وبحد أدنى بلغ حوالي (-210) عام 2002 وبلغ الحد الأقصى بلغ حوالي 1314 مليون دولارعام 2010 حيث يعد هذا اكبر فائض في الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا وذلك نتيجة طفرة في تصدير الحبوب و آلات وأجهزة ومعدات والاجهزة كهربائية وأجزاؤها؛ والسكر ومصنوعاته [14]

(13) صلاح عبد القادر وآخرون، دراسة بعنوان "التجارة العربية - الإفريقية : الواقع وآفاق التطوير" مركز مأمون بحيري للدراسات والبحوث، الخرطوم، السودان، 2018م.
(14) بيانات التجارة https://www.trademap.org/

10.21608/MEAE.2022.266454

جدول رقم (1) التجارة الخارجية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة 2001-2020 (مليون دولار)

السنة	الصادرات	واردات	الميزان التجاري
2001	113	276	163-
2002	133	343	210-
2003	237	225	12
2004	231	199	32
2005	433	299	134
2006	443	239	204
2007	535	363	172
2008	1,585	1149	437
2009	1,892	708	1,184
2010	2,277	963	1,314
2011	1,674	906	768
2012	2,043	899	1,144
2013	1,857	657	1,200
2014	1,592	586	1,006
2015	1,172	573	599
2016	1,214	549	664
2017	1,179	503	676
2018	1,531	842	689
2019	1,683	946	737
2020	1,375	831	545
المتوسط	1,116	603	557

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية : https://www.trademap.org

وبدراسة العلاقة الاتجاهية لقيمة الميزان التجاري لمصر مع دول اتفاقية الكوميسا بالمليون دولار خلال الفترة (2001 -2020) يتبين من المعادلة رقم (1) بالجدول (2) إن الصورة الخطية أفضل الصور المقدرة حيث تبين وجود زيادة بمقدار معنوى إحصائيا عند المستوى الاحتمالي 0.05 في الميزان التجاري المصري مع دول الكوميسا بلغت نحو 50 مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 7 % من متوسط قيمة الميزان التجاري البالغ نحو (557) مليون دولار خلال فترة الدراسة كما ثبتت معنوية النموذج ككل حيث بلغ قيمة (F) المحسوبة حوالي 12 . ويبين معامل التحديد أن حوالي 40% من التغيرات الحادثة قيمة الميزان التجاري ترجع إلي مجموعة من العوامل التي يعكس أثرها عنصر الزمن .

10.21608/MEAE.2022.266454

جدول رقم (2) معادلات الاتجاه الزمني العام للميزان التجاري والصادرات والواردات المصرية بين مصر ودول الكوميسا للفترة 2001-2020 القيمة بالمليون دولار

م	المتغير	معادلة الاتجاه الزمني العام	معامل التحديد (R2)	قيمة (F) المحسوبة	معدل النمو %
1	الميزان التجاري	$\hat{Y}=0.033+ 50\ x_i$	0.40	(12) *	7
2	الصادرات المصرية للكوميسا	$\hat{Y}=0.325 +800\ x_i$	0.45	(14.5)*	4
3	الواردات المصرية من الكوميسا	$\hat{Y}=0.3 + 30\ x_i$	0.36	(10.1)*	6

(**) معنوي عن المستوى الاحتمالي 0.01
(*) معنوى عند المستوى الاحتمالي 0.05
(_) غير معنوى احصائياً
معدل النمو = (معامل الانحدار/ المتوسط العام)*100
المصدر : جُمعت وحُسبت من جدول رقم (3-15)

ثانيا / الصادرات المصرية لدول اتفاقية الكوميسا

تقوم استراتيجية تنمية الصادرات المصرية لدول الكوميسا على العديد من الأسس من أهمها تقليل الأعباء على المصدرين والتي من أهمها تكاليف الشحن وكذلك مساندة المصدرين في الترويج لمنتجاتهم في السوق الافريقي من خلال زيادة فاعلايات المعارض التجارية بين الطرفين وكذلك الحد من المخاطر الإئتمانية التي يواجهها المصدرون في بعض الدول الافريقية من خلال شركات ضمان الصادرات ودور وتفعيل دور التمثيل التجاري المصري في هذه الشأن [(15)] .

أ- قيمة الصادرات لدول اتفاقية الكوميسا :

من خلال بيانات الجدول رقم (1) يتبين أن قيمة الصادرات بين مصر ودول الكوميسا خلال عام 2001 بلغت حوالى 113 مليون دولار ثم وصلت في عام 2020 إلى 1375 مليون دولار بمتوسط عام خلال هذه الفترة بلغ حوالي 1116 مليون دولار وبحد أدنى بلغ حوالي **113 مليون دولار**عام 2001 وحد أقصى بلغ حوالي2277 مليون دولار عام 2010 .

وتشير هذه البيانات لوجود زيادة كبيرة في قيمة الصادرات المصرية لدول الكوميسا وقد يرجع ذلك إلى اتجاه مصر للتوسع في التصدير للأسواق الافريقية وذلك لاتساع حجمه وتنوع أذواق المستهلكين فيه ونجاح مصر ل في إختراق الأسواق الافريقية بديلاً عن الدول الاوروبية والصين وامريكا نتيجة تأثر القدرات التصديرية لهذه الدول خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008[(16)]

وبدراسة العلاقة الاتجاهية لقيمة الصادرات المصرية مع دول اتفاقية الكوميسا بالمليون دولار خلال الفترة (2001 - 2020) يتبين من المعادلة رقم (2) بالجدول (2) أن الصورة الخطية أفضل الصور المقدرة حيث تبين وجود زيادة بمقدار معنوى إحصائيا عند المستوى الاحتمالي 0.05 في قيمة الصادرات المصرية لدول الكوميسا بلغت نحو 800 مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 4 % من متوسط قيمة الميزان التجاري البالغ نحو 1116 مليون دولار خلال فترة الدراسة كما ثبتت معنوية النموذج ككل حيث بلغ قيمة (F) المحسوبة حوالي 14.5 ويبين معامل التحديد R^2 أن حوالي 45% من التغيرات في قيمة الصادرات المصرية الى دول الكوميسا ترجع إلي مجموعة من العوامل التي يعكس أثرها عنصر الزمن .

ب- الهيكل السلعي للصادرات المصرية لدول اتفاقية الكوميسا:

من خلال نتائج الجدول رقم (3) يتبين أن أهم مكونات الهيكل السلعي للصادرات المصرية لدول الكوميسا كمتوسط خلال الفترة 2016-2020 تمثلت في سكر قصب أو سكر شوندر (بنجر في المرتبة الأولى بنسبة مساهمة 5% ثم الحبوب والحنطة في

(15) وزارةالتجارةوالصناعة،قطاعالتمثيلالتجاري،مركزالمعلومات،دراسة لمكتب التمثيل التجاري في درار السلام بدولة تنزانيا بعنوان تحديات وصعوبات التصدير المصري لأسواق تنزانيا وبعض الدول الافريقية الحبيسة 2015م، دراسات غير منشورة .

(16) MPRA Munich Personal RePEc Archive - Impact of The global financial crisis on the Egyptian economy-Alasrag. Hussien- January 2009 page 21

10.21608/MEAE.2022.266454

المرتبة الثانية بنسبة 4.2% ثم كل من الأسمنت مائي المستلزمات الطبية والمنظفات في المراتب الثالثة والرابعة والخامسة لكل منهم على الترتيب بنسب بلغت حوالي 4% و 3.5% 3.3% على الترتيب ومثلت هذه السلع مجتمعة حوالي 20% من الصادرات المصرية لدول اتفاقية الكوميسا .

جدول رقم (3) اهم ملامح الهيكل السلعي للصادرات المصرية لدول اتفاقية الكوميسا خلال متوسط الفترة 2016-2020 القيمة بالمليون دولار

البند الجمركي	السلعة	2,016	2,017	2,018	2,019	2,020	المتوسط	المساهمة في المتوسط
'1701	سكر قصب أو سكر شوندر (بنجر)	103	67	64	56	37	66	%5
'1101	دقيق حنطة (قمح) أو دقيق خليط	33	43	90	69	58	59	%4.2
'2523	أسمنت مائي بكافة أنواعه	10	31	79	89	71	56	%4.0
'9619	مستلزمات طبية	32	44	54	54	53	47	%3.5
'3402	صابون ومنظفات	40	40	43	54	44	44	%3.3
باقي المنتجات		996	954	1,201	1,361	1,120	1,126	%80
الإجمالي		1,214	1,179	1,531	1,683	1,382	1,398	%100

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية : https://www.trademap.org

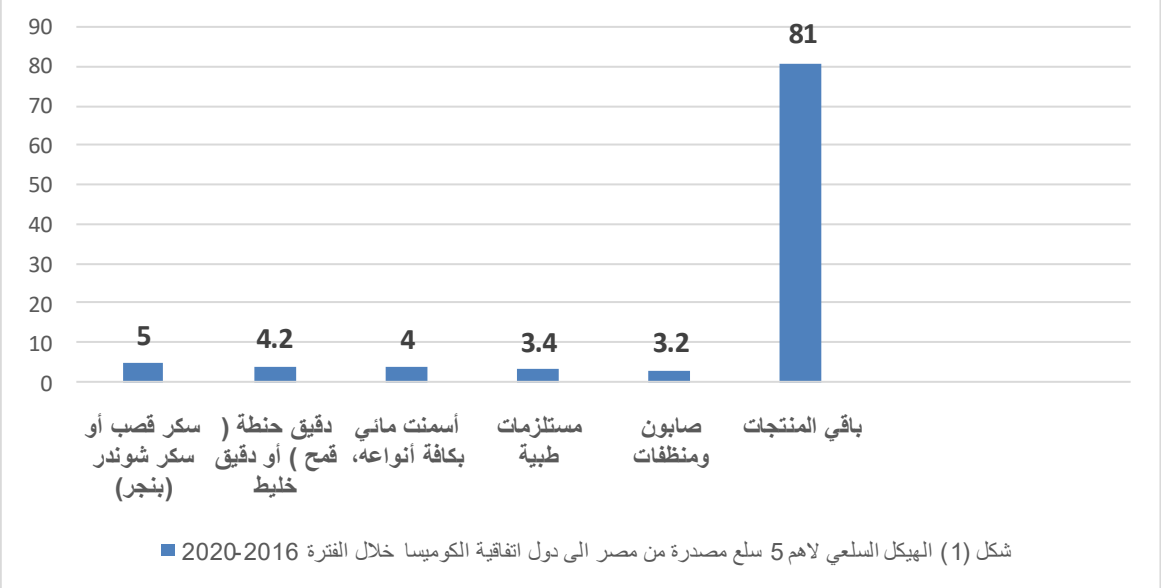

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية : https://www.trademap.org

10.21608/MEAE.2022.266454

جـ الهيكل الجغرافي للصادرات المصرية لدول اتفاقية الكوميسا:

توضح بيانات الجدول رقم (4) أن أهم الدول المستقبلة للصادرات المصرية في دول اتفاقية الكوميسا كمتوسط خلال الفترة 2016-2020 تمثلت في ليبيا في المرتبة الأولى بنسبة مساهمة 44% ثم كينيا في المرتبة الثانية بنسبة 23% ثم كل من اثيوبيا واريتريا واوغندا في المراتب الثالثة والرابعة والخامسة لكل منهم على الترتيب بنسب بلغت حوالي 9% و 7% 5 % على الترتيب واستحوذت هذه الدول مجتمعة حوالي 88% من الصادرات المصرية لدول اتفاقية الكوميسا خلال 2016-2020 من 19 مما يشير إلى تركز 88% من الصادرات المصرية لدول اتفاقية الكوميسا في خمسة دول فقط ومن ثم عدم الاستفادة بشكل اقتصادي من السوق الافريقي رغم اتساعه وتنوع المستهلكين فيه .

جدول رقم (4) اهم ملامح الهيكل الجغرافي للصادرات المصرية لدول اتفاقية الكوميسا خلال متوسط الفترة 2016-2020 القيمة بالمليون دولار

بلدان الاستيراد	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط	مساهمة في المتوسط
ليبيا	596	441	641	831	573	616	44%
كينيا	278	296	357	349	351	326	23%
إثيوبيا	101	120	170	140	88	124	9%
إريتريا	67	108	117	117	78	97	7%
أوغندا	42	64	83	75	71	67	5%
باقي دول الكوميسا	128	150	163	172	222	167	12%
اجمالي صادرات مصر الى تجمع الكوميسا	1214	1179	1531	1683	1382	1398	100%

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية : https://www.trademap.org

د- تنافسية أهم الصادرات المصرية السلعية في أهم دول الاتفاقية الكوميسا

من خلال استعراض الملامح العامة لتنافسية اهم الصادرات السلعية المصرية لدول اتفاقية الكوميسا تبين من الجدول رقم (5) ان اهم السلع التي تصدرها مصر لدول الاتفاقية هي سكر القصب وسكر البنجر و أسمنت مائي بكافة أنواعه والدقيق والمستلزمات الطبية والصابون والمنظفات كما تلاحظ من نفس الجدول ان مصر تتمتع بميزة نسبية تصديرية في هذه السلع (بإستثناء الدقيق)

فبالنسبة سكر القصب وسكر البنجر تبين ان اهم الدول المستوردة لها من مصر من دول الاتفاقية عي دولة كينيا بمعدل نمو من وارداتها من العالم بلغ (-1) % وبمساهمة في الواردات العالمية بلغت 0.9 % وبلغ معدل نمو الصادرات المصرية من السلعة سكر القصب وسكر البنجر في السوق الكيني(-23) % بنصيب سوقي بلغ 9.7 % واحتلت بها المركز الرابع من بين اهم الدول المصدرة الى السوق الكيني وذلك بتعريفة جمركية بلغت صفر % وكانت اهم الدول المنافسة لمصر في السوق الكيني هي زيمبابوي بمعدل نمو بلغ 52 % بنصيب سوقي 21.2% وبتعريفه جمركية صفر % وبلغت النسبة السعرية بين مصر وزمبابوي كاهم الدول المنافسة لمصر داخل السوق الكيني حوالى 0.97 مما يشير الى تمتع مصر بميزة نسبية سعرية لتلك السلعة داخل السوق الكيني

وبالنسبة لسلعة الأسمنت مائي بكافة أنواعه تبين ان اهم الدول المستوردة لها من مصر من دول الاتفاقية عي دولة ليبيا بمعدل نمو من وارداتها من العالم بلغ 26 % وبمساهمة في الواردات العالمية بلغت 0.6 % وبلغ معدل نمو الصادرات المصرية من السلعة أسمنت مائي بكافة أنواعه في السوق الليبي 57 % بنصيب سوقي بلغ 43 % واحتلت بها المركز الثاني من بين اهم الدول المصدرة الى السوق الليبي وذلك بتعريفة جمركية بلغت صفر % وكانت اهم الدول المنافسة لمصر في السوق الليبي هي تركيا بمعدل نمو بلغ 33 % بنصيب سوقي 54.4% وبتعريفه جمركية صفر % وبلغت النسبة السعرية بين مصر وتركيا

10.21608/MEAE.2022.266454
كاهم الدول المنافسة لمصر داخل السوق الليبي حوالى 1.8مما يشير الى عدم تمتع مصر بميزة نسبية سعرية لتك السلعة داخل السوق الليبي

وبالنسبة لسلعة الدقيق تبين ان اهم الدول المستوردة لها من مصر من دول الاتفاقية عي دولة اريتريا بمعدل نمو من وارداتها من العالم بلغ 19 % وبمساهمة في الواردات العالمية بلغت 0.9 % وبلغ معدل نمو الصادرات المصرية من سلعة دقيق حنطة (قمح) في السوق الاريتري 19 % بنصيب سوقي بلغ 100 % واحتلت بها المركز الاول من بين اهم الدول المصدرة الى السوق الاريتري وذلك بتعريفة جمركية بلغت 0.4 % وكانت اهم الدول المنافسة لمصر في السوق الاريتري هي ايطاليا بمعدل نمو بلغ صفر % بنصيب سوقي صفر% وبتعريفه جمركية 2 % وبلغت النسبة السعرية بين مصر وايطاليا كاهم الدول المنافسة لمصر داخل السوق الاريتري حوالى 1.2مما يشير الى عدم تمتع مصر بميزة نسبية سعرية لتك السلعة داخل السوق الاريتري على الرغم من ذلك فأن مصر تستحوز على 100%من السوق الاريتري

10.21608/MEAE.2022.266454

جدول رقم (5) تنافسية أهم الصادرات المصرية السلعية فى أهم دول اتفاقية الكوميسا كمتوسط للفترة 2016-2020

السلعة	الدولة المستوردة في التكتل	مؤشرات متعلقة بالسوق المستورد		مؤشرات متعلقة بالصادرات المصريَّة						مؤشرات متعلقة بالدول المنافسة					النسبة السعرية بين مصر والدولة المنافسة
		معدل النمو في كمية واردات السوق من العالم	مساهمة السوق في الواردات العالمية	الميزة النسبية لصادرات مصر من السلعة	النصيب السوقي المصري داخل السوق %	معدل نمو الصادرات المصرية للسوق	ترتيب مصر بين أهم الدول المصدرة للسوق	سعر التصدير المصري للسوق	التعريفة الجمركية المفروضة على مصر	الدولة	النصيب السوقي للدولة المنافسة	معدل نمو صادرات الدولة للسوق	سعر تصدير الدولة المنافسة للسوق	التعريفة الجمركية المفروضةعلى الدول المنافسة	
سكر القصب وسكر البنجر	كينيا	1-	0.9	1.2	9.7	23-	4	544	0	زيمبابوي	21.2	52	559	0	0.97
الأسمنت	ليبيا	26	0.6	1.1	43	57	2	71	0	تركيا	54.4	33	39	0	1.8
الدقيق	اريتريا	19	0.9	0.9	100	19	1	509	0.4	ايطاليا	0	0	423	2	1.2
مستلزمات طبية	كينيا	6	0.5	1.3	57.3	18	1	4864	0	الصين	29.3	4-	4650	12.5	1.05
محضرات غسيل ومنظفات	كينيا	9-	0.2	2.2	47	4-	1	1497	0	الصين	12.8	12	913	20.3	

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية : https://www.trademap.org

10.21608/MEAE.2022.266454

وبالنسبة للمستلزمات الطبية تبين ان اهم الدول المستوردة لها من مصر من دول الاتفاقية هي دولة كينيا بمعدل نمو من وارداتها من العالم بلغ 6 % وبمساهمة في الواردات العالمية بلغت 0.5 % وبلغ معدل نمو الصادرات المصرية من السلعة مستلزمات طبية في السوق الكيني 18 % بنصيب سوقي بلغ 57.3 % واحتلت بها المركز الاول من بين اهم الدول المصدرة الى السوق الكيني وذلك بتعريفة جمركية بلغت صفر % وكانت اهم الدول المنافسة لمصر في السوق الكيني هي الصين بمعدل نمو بلغ (-4) % بنصيب سوقي 29.3% وبتعريفه جمركية 12.5 % وبلغت النسبة السعرية بين مصر والصين كاهم الدول المنافسة لمصر داخل السوق الكيني حوالى 1.05 مما يشير الى عدم تمتع مصر بميزة نسبية سعرية لتك السلعة داخل السوق الكيني .

ومن بيانات نفس الجدول يتبين ان محضرات غسيل ومنظفات عدا الصابون من اهم الدول المستوردة لها من مص ر من دول الاتفاقية ايضا هي دولة كينيا بمعدل نمو من وارداتها من العالم بلغ -9 % وبمساهمة في الواردات العالمية بلغت 0.2 %

وبلغ معدل نمو الصادرات المصرية من السلعة مستلزمات طبية في السوق الكيني (-4) % بنصيب سوقي بلغ 47 % واحتلت بها المركز الاول من بين اهم الدول المصدرة الى السوق الكيني وذلك بتعريفة جمركية بلغت صفر %

وكانت اهم الدول المنافسة لمصر في السوق الكيني هي الصين بمعدل نمو بلغ 12 % بنصيب سوقي 12.8% وبتعريفه جمركية 20.3 % وبلغت النسبة السعرية بين مصر والصين كاهم الدول المنافسة لمصر داخل السوق الكيني حوالى 1.63 مما يشير الى عدم تمتع مصر بميزة نسبية سعرية لتك السلعة داخل السوق الكيني

ثالثا /الواردات المصرية من دول اتفاقية الكوميسا

تأتي أهمة الواردات المصرية من الدول الافريقية من خلال كونها واردات من المواد الخام التي تدخل كمستلزمات انتاج مثل المعادن وأهمها النحاس ومنتجات التبغ فضلاً عن بعض السلع الاستراتيجية مثل الشاي وإنطلاقاً من أهمية هذه الواردات تأتي أهمية اتفاقية الكوميسا كأحد أهم الاتفاقيات التجارية بين مصر والدول الافريقية [17]

أ- قيمة الواردات المصرية من دول اتفاقية الكوميسا

من خلال بيانات الجدول رقم (1) يتبين أن قيمة الواردات المصرية بلغت من دول الكوميسا خلال عام 2001 حوالى 279 مليون دولار ثم وصلت في عام 2020 إلى 831 مليون دولار بمتوسط عام خلال هذه الفترة بلغ حوالي 603 مليون دولار وبحد أدنى بلغ حوالي **199 مليون دولار**عام 2004 وحد أقصى بلغ حوالي 1149 مليون دولار عام 2008 .

ومن خلال بيانات نفس الجدول يتبين أنه مع خلال معظم سنوات الدراسة إتسمت الواردات المصرية من دول اتفاقية الكوميسا في بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وقد يرجع ذلك إلى ان معظم واردات مصر من دول الكوميسا ترتكز على واردات المواد الخام الاستراتيجية أو الزراعية والتى تصدرها فى صورة أولية والتي تعاني فيها هذه الدول من ضعف قدراتها الإنتاجية نتيجة اعتمادها على الوسائل التقليدية في الإنتاج من حانب واتجاه مصر للحد من الواردات خاصة بعد عام 2016م من جانب أخر .

وبدراسة العلاقة الاتجاهية لقيمة الواردات المصرية مع دول اتفاقية الكوميسا بالمليون دولار خلال الفترة (2001 - 2020) يتبين من المعادلة رقم (3) بالجدول رقم (2) أن الصورة الخطية هي افضل الصور المقدرة حيث تزايدت قيمة الواردات بمقدار معنوي احصائيا عند المستوى الاحتمالي 5% بلغ نحو 30 مليون دولار بما يمثل نحو 6% من متوسط قيمة الواردات البالغة نحو 603 مليون دولار خلال فترة الدراسة كما ثبت معنوية النموذج ككل حيث بلغ قيمة (F) المحسوبة حوالي 10.1 كما يبين معامل التحديد ان نحو 36% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات ترجع الى مجموعة من العوامل التي يعكسها اثرها عنصر الزمن .

(17) محمد سيد أحمد، وآخرون، دراسة بعنوان قواعد المنشأ للسلع الزراعية غير المتفق عليها بين الدول العربية في القائمة (3)، متاحة على موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية: http://www.aoad.org/

10.21608/MEAE.2022.266454

ب- الهيكل السلعي للواردات المصرية من دول اتفاقية الكوميسا

من خلال نتائج الجدول رقم (6) يتبين أن أهم مكونات الهيكل السلعي للواردات المصرية من دول اتفاقية الكوميسا كمتوسط خلال الفترة 2016-2020 تمثلت النحاس النقي وخلائط نحاسية خام في المرتبة الأولى بنسبة مساهمة 39%ثم الشاي وإن كان منكهاً في المرتبة الثانية بنسبة 35% ثم كل من التبغ الخام والمصنع وزيوت النفط وزيوت متحصل عليهامن مواد معدنية قارية ومنتجات مسطحة مرققة بالاسطوانات "مدرفلة" من حديد أو من صلب و في المراتب الثالثة والرابعة والخامسة لكل منهم على الترتيب بنسب بلغت حوالي 8% و 3% 2% على الترتيب ومثلت هذه السلع مجتمعة حوالي 86% من الواردات المصرية من دول اتفاقية الكوميسا.

جدول رقم (6) اهم ملامح الهيكل السلعي للواردات المصرية لدول اتفاقية الكوميسا خلال متوسط الفترة 2016-2020

القيمة بالمليون دولار

	السلع المستوردة	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط	مساهمة في المتوسط
'7403	نحاس نقي وخلائط نحاسية بأشكال خام.	127	186	416	358	226	263	39%
'0902	شاي وإن كان منكهاً .	273	234	267	240	171	237	35%
2401-'2403	تبغ خام أو غير مصنع؛ .	20	13	47	128	62	54	8%
'2709	-زيوت نفط وزيوت متحصل خاماً	11	0	0	81	0	18	3%
'7208	منتجات مسطحة مرققة بالاسطوانات "مدرفلة" من حديد أو من صلب ...	16	7	10	16	21	14	2%
	واردات من باقي دول الكوميسا	103	63	101	123	69	92	14%
'TOTAL	اجمالي واردات مصر من الكوميسا	549	503	842	946	548	677	100%

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية : https://www.trademap.org

جـ- الهيكل الجغرافي للواردات المصرية من دول اتفاقية الكوميسا:

من خلال بيانات الجدول رقم (7) يتبين أن أهم دول المصدرة الى مصر من تجمع الكوميسا كمتوسط خلال الفترة 2016-2020 تمثلت في كينيا في المرتبة الأولى بنسبة مساهمة 36% ثم زامبيا في المرتبة الثانية بنسبة 26% ثم كل من ليبيا والكنغو الديمقراطية وملاوي في المراتب الثالثة والرابعة والخامسة لكل منهم على الترتيب بنسب بلغت حوالي 11% و 9% 4 % على الترتيب واستحوذت هذه الدول مجتمعة حوالي 86% من الواردات المصرية من دول اتفاقية الكوميسا خلال 2016-2020 مما يشير لوجود تركز جغرافي في لواردات المصرية من الكوميسا

10.21608/MEAE.2022.266454

جدول رقم (7) اهم ملامح الهيكل الجغرافي للواردات المصرية لدول اتفاقية الكوميسا خلال متوسط الفترة 2016-2020

بلدان التصدير	جرى الاستيراد القيمة في 2016	جرى الاستيراد القيمة في 2017	جرى الاستيراد القيمة في 2018	جرى الاستيراد القيمة في 2019	جرى الاستيراد القيمة في 2020	المتوسط	المساهمة في المتوسط
كينيا	297	263	289	258	197	261	36%
زامبيا	127	172	268	236	160	192	26%
ليبيا	91	42	67	155	36	78	11%
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1	3	149	123	69	69	9%
ملاوي	8	6	29	93	12	30	4%
باقي الدول	25	17	40	80	358	104	14%
اجمالي واردات مصر من الكوميسا	549	503	842	946	831	734	100%

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية : https://www.trademap.org

رابعا / ومن خلال استعراض الملامح العامة لصادرات وواردات مصر مع اتفاقية الكوميسا تبين مجموعة من النتائج من أهمها الآتى :

- حقق الميزان التجاري المصري مع دول اتفاقية الكوميسا فائض بصورة مستمرة خلال معظم سنوات الدراسة إلا أن هذا الفائض تذبذب بين الارتفاع والانخفاض.
- ضعف نسبي في معدلات التبادل التجاري بين مصر ودول اتفاقية الكوميسا مقارنة بالاتفاقيات الاخرى حيث تأتي دول اتفاقية الكوميسا تأتي في المرتبة السادسة بين أهم التكتلات الدولية للصادرات المصرية حيث بلغ متوسط إجمالي قيمة الصادرات المصرية خلال الفترة 2016-2020 لها 1398 مليون دولار بمساهمة في متوسط الصادرات المصرية خلال نفس الفترة 5.1% من أجمالي قيمة الصادرات المصرية
- تمتع مصر بقدرات تنافسية متوسطة نسبياً في الأسواق الافريقية مقارنة بالتكتلات الأخرى والمنافسين لها داخل هذه الأسواق وكذلك عدم تمتع مصر بميزة تنافسية سعرية في معظم السلع المصدرة للعديد من الأسباب من أهمها ارتفاع تكاليف النقل للأسواق الافريقية لعدم انتظام خطوط الشحن وارتفاع تكاليف تأمين الصادرات مقارنة بتكاليف منخفضة للدول المنافسة وأهمها الصين التي تتميز بانتظام في خطوط الشحن وكميات كبيرة من السلع المصدرة ومن ثم تكاليف أقل من مصر مما يشير لأهمية قيام الجانب المصري بتقديم مزيد من الدعم للمصدريين من خلال دعم أكبر للنقل السلع المصرية للأسواق الإفريقية (جدير بالذكر ان الحكومة المصرية تقدم دعم مادى من خلال صندوق دعم الصادرات بنسبة 10% من تكاليف النقل لإفريقيا خاصة الموانئ في شرق إفريقيا بإعتبارها بوابة الدخول للدول الافريقية الحبيسة في وسط افريقيا) [18]
- خلال معظم سنوات الدراسة إتسمت الواردات المصرية من دول اتفاقية الكوميسا بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وقد يرجع ذلك إلى تركز معظم واردات مصر من دول الكوميسا على المواد الخام الاستراتيجية أو الزراعية والتى تصدرها فى صورة أولية والتي تعاني فيها هذه الدول من ضعف قدراتها الإنتاجية نتيجة اعتمادها على الوسائل التقليدية في الإنتاج من جانب ومن جانب أخر يأتي أحد أسباب انخفاض الواردات المصرية من دول اتفاقية الكومسا الى السياسات المصرية المتبعة للحد من الواردات خاصة بعد عام 2016م .

([18]) المصدر: وزارة التجارة والصناعة، صندوق تنمية الصادرات، متاح على الموقع
http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Entities/ExportDevelopmentFund/Pages/default.aspx:

10.21608/MEAE.2022.266454

11- قياس تأثير اتفاقية الكوميسا على الحد من العجز في الميزان التجاري المصري

تهدف الدول النامية من الدخول في الاتفاقيات التجارية تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع من خلال دور الاتفاقيات التجارية في تسهيل عمليات التبادل التجاري مع دول العالم الخارجي .

وفي هذا البحث يتم التعرف على دور اتفاقية الكوميسا في الحد من عجزالميزان التجاري في مصر بإعتبارها من من اهم الاتفاقيات التي تحقق فائض ولتحقيق هذا الهدف تم ذلك من خلال عدة خطوات يتمثل اولها في تحديد مدى مساهمة اتفاقية الكوميسا في الميزان التجاري المصري

وفي الخطوة الثانية تم تقدير أنماط التجارة الخارجية المصرية مع الدول الأعضاء في اتفاقية الكوميسا من خلال نموذج تدفقات التجارة الخارجية المعروف بأسم نموذج الجاذبية (Gravity Model) تمهيداً للخطوة الثالثة والتي تتمثل في تحديد الأثر النسبي لاتفاقية الكوميسا على الميزان التجاري المصري خلال الفترة 2001-2020 .

اولا / مساهمة اتفاقية الكوميسا في الميزان التجاري المصري :

تنوعت الاتفاقيات التجارية في طبيعة مساهمتها في الميزان التجاري المصري بين اتفاقيات تساهم في تحقيق فائض في الميزان التجاري وبين اتفاقيات تساهم في تحقيق عجز في الميزان التجاري .

والملاحظ من الشكل رقم (8) ان أهم الاتفاقيات التي ساهمت في تقليل العجز في الميزان التجاري المصري وتحقيق فائض خلال الفترة 2016-2020 هي اتفاقية الكوميساحيث ساهمت الكوميسا في تقليل العجز في الميزان التجاري المصري وتحقيق فائض بنحو 1%. تقريبا

شكل رقم (8) مساهمة الاتفاقيات التجارية في الميزان التجاري المصري

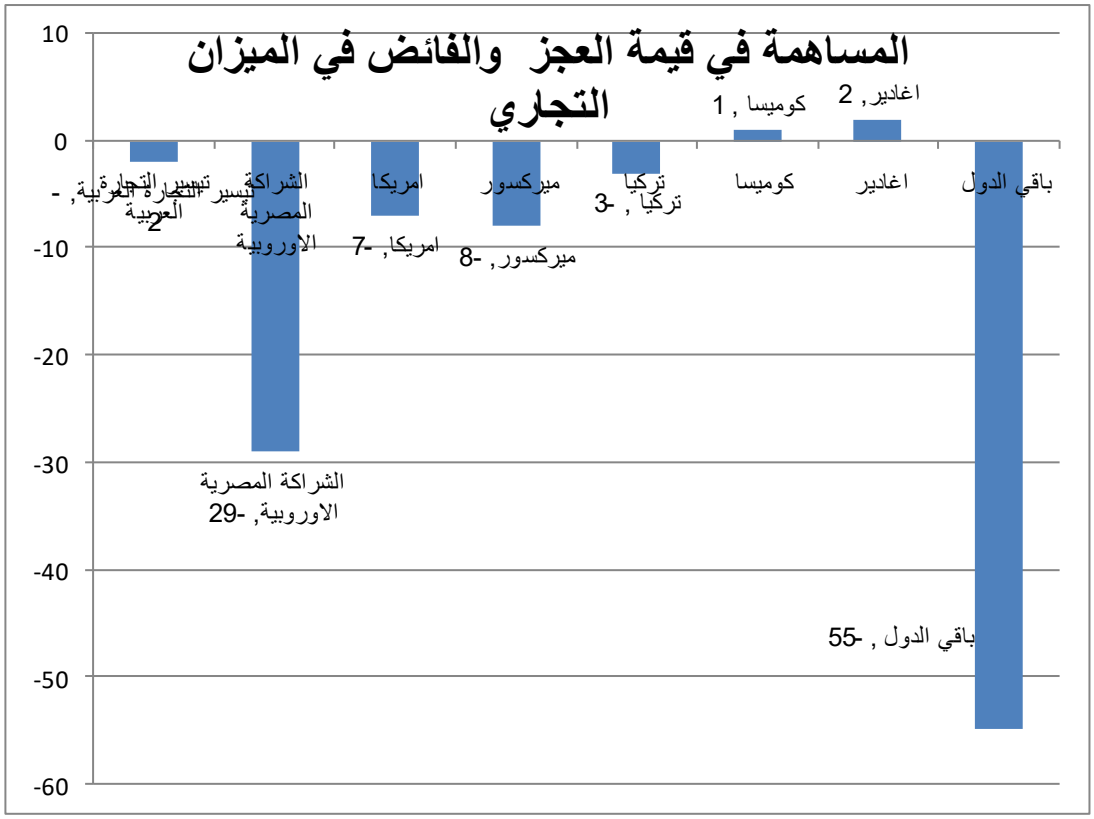

10.21608/MEAE.2022.266454

جدول رقم (8) الملامح العامة للميزان التجاري بين مصر وأهم الاتفاقيات التجارية كمتوسط للفترة 2001-2020

الاتفاقية	عدد السنوات	متوسط العجز في الميزان التجاري	الانحراف المعايري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية	20	-8182.3	5899.30814	-18002	-181
اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية	20	-2588.95	1329.92408	-4651	-408
اتفاقية الميركوسور	20	-2510.35	1416.91816	-4134	-483
اتفاقية الشراكة المصرية التركية	20	-877.25	755.8487	-2025	-11
اتفاقية تيسير التجارة العربية	20	-412.275	1494.92084	-3697.8	3101.3
اتفاقية الكوميسا	20	557.2	469.77941	-210	1314
اتفاقية أغادير	20	755.9	509.74575	15	1797

* الانحراف المعياري يعبر عن انحراف المشاهدات عن متوسطها

*المصدر: التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS للجداول رقم (8) بالملاحق

ثانيا / نموذج تدفقات التجارة بين مصر وأهم الشركات التجاريين ضمن الاتفاقيات التجارية :

يحظى نموذج الجاذبية للتجارة (نموذج التدفقات التجارية) بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي خاصة مع نمو وتزايد التكتلات الاقتصادية الدولية . ويأخذ نموذج الجاذبية اسمه من قانون الجاذبية لنيوتن والذي يُعزَى للتجاذب بين جسمين طردياً إلى كتلتيهما وعكسياً مع المسافة بينها. ووفقاً لمفهوم الجاذبية فإنَّ التجارةالثنائية تعتمد على دخل الدولتين (الناتج المحلي الإجمالي للدولتين معاً) بعلاقة طردية كما تعتمد أيضاً على المسافة بينهما بعلاقة عكسية.

أ- تصميم نموذج الجاذبية في الدراسة:

غالباً ما يستلزم لإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتجارة الخارجية) بناء وتصميم نماذج قياسية مناسبة وتحليل نتائجها بأسلوب علمي سليم وفق البيانات المتاحة. وتُعتَبَرُ البيانات الإحصائية الأساس الذي يقوم عليه بناء وتصميم تلك النماذج. ومِمَّا لا شك فيه أنَّ النتائج تعتمد على توفر ودقة البيانات المتوفرة. وفيما يلي توضيح الصيغة العامة لنموذج الجاذبية المستخدم في الدراسة لقياس أنماط وتدفقات التجارة بين مصر ودول أهم الاتفاقيات التجارية .

لفهم مُحَدِّدَات التدفقات التجارية بين مصر ودول اتفاقية الكوميسا باستخدام نموذج الجاذبية والذي يفترض أهمية المسافة والأحجام الاقتصادية بين الطرفين في صورة الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه نظراً لبساطة هذا المنظور تَمَّ تحسين وتطوير متغيرات النموذج المستقلة والمفسرة للمتغير التابع وذلك عند إعداد الصيغة العامة لنموذج الجاذبية (تفسير تدفقات التجارة) حيث تَمَّ استخدام النموذج المُوَسَّع لنموذج الجاذبية لتقييم أثر إنضمام مصر للاتفاقيات التجارية بشكل مجمع على الميزان التجاري المصري وفق بعض الأدبيات العلمية المُستَخدَمة في هذا الشأن[19].

حيث تمَ استخدام صيغة نموذج الجاذبية المعدلAugmented Gravity Model[20] وذلك وفق الصيغة التالية:

$$\underline{Ln\ Y = \alpha + \beta 1 Ln\ X1 + \beta 2\ Ln\ X2 - \beta 3\ Ln\ X3 + \beta 4\ Ln\ X4 + \beta 5\ Ln\ X5\ \beta 6\ Ln\ X6 + \beta 7\ Ln\ X7 + U\ it}$$

حيث:

(19)كريم خديم (دكتور)، دراسة قياسية للتجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية : دراسة حالة دول شمال إفريقيا، كليةالعلوم الاقتصادية والتجاريةوعلومالتسييرجامعة وهران، الجزائر.

(20)المرجع السابق .

10.21608/MEAE.2022.266454

Y: المتغير التابع الذي يعبر عنه بحجم الميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية الكوميسا.
X1–الناتج المحلي الإجمالي لمصر بالمليار دولار.
X2–متوسط المسافةبين مصر وأهم الشركاء التجاريين في دول اتفاقية الكوميسا بالكيلو متر.
X3– متغير صوري يعبر عن أثر اتفاقية الكوميسا من خلال تاريخ دخولها حيز النفاذ.
X4– سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار.
X5–متغير صوري يعبر عن الإجراءات المصرية للحدمن العجز في الميزان التجاري.
X6–متغير صوري يعبر عن كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر و دول اتفاقية. الكوميسا
X7–متوسط الناتج المحلي الإجمالي لدول اتفاقية الكوميسا بالمليار دولار.

ب- السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الجاذبية واختبار سكونها واستقرارها :

اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية تمتد خلال الفترة من 2001 إلى عام 2020 للمتغير التابع المتمثل في حجم الميزان التجاري بين مصر وأهم الاتفاقيات التجارية فضلاً عن مجموعة من المتغيرات المستقلة ويمكن توضيح هذه المتغيرات في الجدول رقم (9)

جدول رقم (9) متغيرات نموذج الجاذبية لتفسير أنماط التجارة بين مصر وأهم الاتفاقيات لتجارية

أسم المتغير	رمز المتغير في النموذج	الاشارة المتوقعة
الميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية الكوميسا		Y1
الناتج المحلي الاجمالي لمصر	x1	(-) علاقة عكسية في حالة العجز حيث أنه بزيادة الناتج المحلي الاجمالي لمصر يقل العجز في الميزان التجاري حيث تزيد قدرة الدولة على انتاج السلع والخدمات وبالتالي يقل الطلب على الواردات ويزيد معدل الصادرات وعلاقة(+) طردية في حالة الفائض
متوسط المسافة بين مصر وأهم الشركاء التجاريين في دول اتفاقية الكوميسا	x2	(+)علاقة طردية حيث أنه بزيادة متوسط المسافة بين مصر وأهم الشركاء التجاريين في دول الاتفاقية يزيد العجز في الميزان التجاري لوجود معوقات أمام التصدير تتعلق بزيادة اسعار الشحن
أثر دخول اتفاقية الكوميسا حيز النفاذ	x3	(-)علاقة عكسية حيث أنه بدخول الاتفاقية حيز النفاذ يساهم ذلك في زيادة الصادرات المصري لدول الاتفاقية ومن ثم إنخفاض العجز في الميزان التجاري المصري
سعر الصرف لمصر	x4	(+) علاقة طردية حيث أنه بزيادة سعر الصرف تزيد فاتورة الواردات ويزيد العجز في الميزان التجاري المصري (حيث أن أثر سعر الصرف على زيادة الواردات أكبر من الأثر على زيادة الصادرات)
الإجراءات المصرية للحد من العجز في الميزان التجاري	x5	(-)علاقة عكسية حيث أنه بوجود الإجراءات المصرية للحد من العجز في الميزان التجاري يقل العجز في الميزان التجاري المصري لدور هذه الإجراءات في الحد من الواردات المصرية غير الضرورية والعلاقة طردية في حالة الفائض الميزان التجاري
كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر ودول اتفاقية الكوميسا	X6	(-)علاقة عكسية حيث أنه بزيادة عمليات كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر ودول الاتفاقية تزيد الصادرات المصرية ومن ثم يقل العجز في الميزان التجاري المصري
متوسط الناتج المحلي الإجمالي لدول اتفاقية الكوميسا	X7	(+)علاقة طردية حيث أنه بزيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي دول الاتفاقية تزيد قدرة دول الاتفاقية على التصدير للسوق المصري ويقل الطلب على الواردات من مصر وبالتالي يزيد العجز في الميزان التجاري المصري

(2)يعبرعن متوسط المسافة البحرية بالميل المستخدمة في نقل البضائع عبر الخطوط الملاحية بناء على بيانات مصلحة الموانئ المصرية بين مصر وأهم الشركاء التجاريين في دول الاتفاقية لكل عام من فترة الدراسة .
(3)متغير صوريمعبرعن بدء سريان وتفعيل بنود الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ .
(5)متغير صوري معبر عن السياسات التجارية والاجراءات غير الجمركيةا لتي اتبعتها مصر للحد من العجز في الميزان التجاري ومن أهمها القراررات رقم (43) ورقم (991) ورقم (992) الصاردة عن وزارة التجارة والصناعة للحد من

10.21608/MEAE.2022.266454

الواردات وقراراتتسجيل المصانع ومنع استيراد السلع الاستفزازية فضلاً عنا لقانون رقم (7) الصادر عن رئاسة الجمهورية بشأن تقنين ضوابط الإستيراد .

(6) متغير صوري يعبر عن مقومات تيسير التجارة بين مصر ودول الاتفاقية وكفاءة البنية التحتية متمثلة في مدى وجود خطوط ملاحية منتظمة ووجود تـأمين على السلع المتبادلة بين مصر ودول الاتفاقية وغيرها من الخدمات اللوجيستية ومقومات تسهيل التجارة.

المصدر:

(1) (4) (7) قاعدة بيانات البنك الدولي : https://data.albankaldawli.org/

(2)قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية : https://www.trademap.org/

(3)الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات – الإدارة العامة الاتفاقيات التجارية والتحقق

(5) (6) وزارة التجارة والصناعة قطاع التجارة الخارجية والاتفاقات التجارية إدارة السياسات التجارية

ولتحقيق دقة تقدير نموذج الجاذبية وزيادة الثقة في النتائج المتحصل عليها تطلب الأمر القيام بوصف السلاسل الزمنية وإختبار سكونها واستقرارها قبل تقدير النموذج للحصول على نتائج تقدير غير متحيزة وعلى درجة أكبر من الدقة ومن ثم العمل على الاستفادة من مخرجات النموذج لوضع السياسات والآليات المناسبة للإستفادة من هذه الاتفاقيات في الحد من العجز في الميزان التجاري المصري مما يساهم في تحقيق الهدف الأساسي من الدراسة .

1- اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test)

يستخدم إختبار جذر الوحدة لتحديد مدى سكون البيانات الخاصة بالسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج وتحديد مستوى الفروق التي يتحقق معها سكون السلسلة الزمنية حيث لا يمكن التقدير الدقيق لمتغيرات النموذج في ظل عدم سكونها وتكمن مشكلة البيانات غير الساكنة في الظواهر الاقتصادية في وجود مشاكل الانحدار الزائف (Spurious Regression) أو مشاكل الإرتباط الزائف (Spurious Correlation)[21] .

. ويمكن إختبار فرضيات سكون المتغيرات والاجابة عن السؤال حول مدى وجود جذر وحدة للمتغيرات ام لا ومدى الاستفادة من اخذ الفريق الأولى وفي هذا الشأن حيث تم اختبار تحقيق الفروض التالية في اختبار ديكي-فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test) :

- **فرض العدم:** يتمثل فرض العدم في اختبار ديكي-فوللر الموسع في عدم سكون السلسلة الزمنية أي وجود جذر للوحدة في مفردات السلسلة الزمنية ويتم قبول فرض العدم عندما تكون القيمة المحسوبة من اختبار ديكى فوللر الموسع اقل من القيمة الجدولية التي تظهر مع نتائج الاختبار وفى هذه الحالة تكون السلسلة غير ساكنة.
- **الفرض البديل**: يتمثل الفرض البديل في اختبار ديكي-لفوللر الموسع في وجود سلسلة زمنية ساكنة في متغيرات النموذج أي عدم وجود جذر للوحدة في مفردات السلسلة الزمنية ويتم قبول الفرض البديل عندما تكون القيمة المحسوبة من اختبار ديكى فولر الموسع أكبر من القيمة الجدولية التي تظهر مع نتائج الاختبار وفى هذه الحالة تكون السلسلة ساكنة .

وبناءً على ذلك تم إختبار صفة سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الآني وذلك عند مستواها الأصلي (Level) وعند الفروق الأولى والثانية (Firstand Second Difference) عن طريق أخذ الصيغة اللوغاريتمية والفروق وبقاطع واتجاه أو بدون.

2- اختبار استقرار وسكون السلاسل الخاصة بمتغيرات نموذج الجاذبية :

من خلال بيانات ونتائج الجدول رقم (10) تبين أنه بإجراء الإختبار للسلاسل الزمنية في متغيرات النموذج الكمية التي تم إختيارها انها إستقرت بعد أخذ اللوغاريتم والفروق وبالتالي سوف يتم الإعتماد على طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج وتبين أن متغيرات النموذج أصبحت ساكنة ولا تحتوى على جذر الوحدة أي أن القيمة المحسوبة للإختبار أكبر من القيمة الجدولية عند المستوى الإحتمالي 0.01 أو المستوى الاحتمالي 0.05 .

[21] احمد محمود عبد الله، (رسالة ماجستير) **تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاراضي الفلسطينية – دراسة قياسية**، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة، 2013م.

10.21608/MEAE.2022.266454

جدول رقم(10) ملخص نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع لبيان استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات النموذج الآني للصادرا الزراعية المصرية الكلية خلال الفترة 1990-2018 .

المتغير	البيانات الأصلية		التحويلة المناسبة للاستقرار والسكون	البيانات بعد أخذ الفروق	
	اختبار ADF	المعنوية		اختبار ADF	المعنوية
Y1	1.01-	(-)0.7	الفرق الأول للسلسلة	3.1-	*0.04
x1	0.4	(-)0.9	الفرق الأول للسلسلة	4.7-	**0.00
x4	0.34-	(-)0.9	الفرق الأول للسلسلة	3.1-	*0.04
X7	0.7-	(-)0.8	الفرق الأول للسلسلة	3.2-	*0.03
Y2	3.3	*0.02	———	———	———
Y3	1.9-	(-)0.3	الفرق الأول للسلسلة	3.5-	*0.02
Y4	2.1-	(-)0.2	الفرق الأول للسلسلة	4.8-	**0.00
Y5	1.5-	(-)0.5	الفرق الأول للسلسلة	3.4-	*0.01
Y6	2.3-	(-)0.16	الفرق الأول للسلسلة	6.4-	**0.00
Y7	1.8-	(-)0.3	الفرق الأول للسلسلة	4.8-	**0.00

تم تسكين السلاسل الزمنية للمتغيرات الكمية في النموذج فقط دون المتغيرات الوصفية .

المصدر : جدول رقم (...) بالملحق

(-) غير معنوى (*) معنوية عندالمستوى الاحتمالي 0.05% (**)معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.01%

ثانيا / تقدير نموذج تدفقات التجارة الخارجية بين مصر ودول اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا الكوميسا :

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي من أحد أهم محددات التجارة الخارجية مع الشركاء التجاريين حيث تعتمد صادرات دولة ما بشكل كبير على مستوى دخل الدولة وشركائها التجاريين باعتبار أن ارتفاع مستوى دخل الدولة يشير إلى الطلب على السلع الأولية والاستهلاكية حيث تلجأ إلى الاستيراد من الاسواق العالمية لتلبية احتياجات الطلب المحلي ودفع حركة الانتاج وبالتالي تحقيق معدلات النمو المرجوة .

ويلعب البعد الجغرافي بين الدول دورا هام ا في حجم المبادلات التجارية بينها على اعتبار أن بعد المسافة يزيد من تكاليف النقل مما يؤدى إلى انخفاض حركة التجارة بين تلك الدول بسبب ارتفاع تكلفة النقل. أما الحدود المشتركة فتزيد من حجم التدفقات السلعية بين هذه الدول بسبب سهولة التنقل والتحرك ا في تدفق التجارة بين بينها وكذلك انخفاض تكاليف النقل. كما تلعب اللغة والتاريخ المشترك دورا هام الدول.

وفي هذا الجزء من الدراسة تم استخدام نموذج الجاذبية (الذي يركز على الناتج المحلي الاجمالي والمسافة للشركاء التجاريين) بالاضافة الى بعض المتغيرات الاخرى بهدف إلقاء الضوء على الملامح العامة لتدفقات التجارة الخارجية بين مصر وأهم الشركاء التجاريين في الاتفاقيات التجارية محل الدراسة واثرها على الميزان التجاري وذلك بهدف التعرف على دور كل من إجراءات ضبط الإستيراد محل الدراسة و الاتفاقات التجارية في الحد من عجز الميزان التجاري المصري خلال فترة الدراسة .

تشير المعادلة رقم (3) في الجدول رقم (11) إلي إجمالي المتغيرات الداخلة في النموذج تشرح نحو 82 %من التغيرات الحادثة في الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا إلي تلك المتغيرات بينما ترجع باقي التغيرات في الميزان التجاري إلي عوامل أخرى غير مقيسة بالنموذج كما بلغت قيمة F المحسوبة 8.6 وبلغة قيمة ديربن واتسون DW حوالى 1.9 حيث بلغ متوسط الفائض الميزان التجاري خلال الفترة 2001-2020 حوالى 557 مليون دولار

وقد ثبت معنوية النموذج الجاذبية عند المستوي الاحتمالي 0.01 حيث تشير النتائج إلي ثبوت معنوية إجمالي الناتج المحلي المصري عند مستوى احتمالى 0.05 و أن زيادة الناتج المحلي المصري (X1) بنسبة ١٠ % يؤدي الى

10.21608/MEAE.2022.266454

تحسن الميزان التجاري وزيادة فائض الميزان التجاري بنسبة 6% بالاضافة الى انه قد ثبتت معنوية سعر الصرف الجنية المصري امام الدولار(X4) عند المستوى الاحتمالى 0.05 حيث انه بزيادة سعر الصرف الجنية المصري امام الدولار اي انخفاض قيمة الجنية بنسبة 10% ادى ذلك الى زيادة في فائض الميزان التجاري بنسبة 2% ويمكن ارجاع ذلك الى تحسن في الصادرات المصرية الى دول الكوميسا بدرجة اكبر من زيادة الواردات .

كما ثبتت معنوية تأثير المتغير الصوري الاجراءات المصرية للحد من العجز في المزان التجاري(X5) على الميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية الكوميسا عند مستوى معنوية 0.05 وقد تلاحظ انه بتطبيق إجراءات الحد من عجز الميزان التجاري خلال 2016-2020 ادى ذلك الى زيادة فائض الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية اي تحسن في الميزان التجاري بنسبة 0.9% كما أنه قد ثبتت معنوية متوسط المسافة الجغرافية (X12) بين مصر ودول الاتفاقية عند المستوى الاحتمالى 0.05 وانه بزيادة المسافة بين دول الاتفاقية ومصر 10% يؤدي ذلك الى خفض الفائض في الميزان التجاري بنسبة 2%

كما ثبت من النموذج معنوية المتغير الصوري وهو اثر دخول الاتفاقية حيز النفاذ (X13)عند المستوى الاحتمالى 0.05 اي انه مع دخول الاتفاقية حيز النفاذ ادى ذلك الى تحسن في الميزان التجاري المصري اي زيادة الفائض بنسبة 180% كما يتضح من النموذج ثبوت معنوية المتغير الصوري كفاءة عمليات التبادل التجاري X14عند مستوى احتمالى 0.01 وانه بزيادة كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر ودول الاتفاقية بنسبة 10% يؤدي ذلك الى زيادة الفائض في الميزان التجاري المصري اي تحسن في الميزان التجاري بنسبة 21%

كما انه بزيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول الاتفاقية معاً X15 بنسبة ١٠ %سوف يؤدي إلي نقص الفائض في الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا بنسبة 19% ويمكن ارجاع ذلك انه بزيادة متوسط الناتج المحلي الاجمالى لدول الاتفاقية تزيد قدرة الدول على التصدير الى السوق المصري وينخفض الطلب على الواردات المصرية وبالتالي الانخفاض في قيمة الميزان التجاري ويرجع ايضا ذلك الى ان معظم صادرات مصر لدول الاتفاقية من السلع المصنعة .

جدول رقم (11) نتائج تقدير نموذج الجاذبية لتدفقات التجارة الخارجية بين مصر ودول اتفاقية الكوميسا

الاتفاقية التجارية	المعادلة									R2	F	D.W
	Ln X15	Ln X14	LnX13	LnX12	LnX5	Ln X4	Ln X1		Ln Y3			
كوميسا	+1.9	–2.1	–1.8	+0.2	-0. 9	-0.2	-0.6	1.6		0.82	(8.6) **	1.9
	(2.1)-	(3.8)**	(2.4)*	(2.3)*	(2.8)*	(-2.7)*	(2.8)*	(2.2)-				

12/ الأثر النسبي للاتفاقيات التجارية على الميزان التجاري المصري :

ومن خلال استعراض نتائج الجدول رقم (12) يتبين وجود أثر سنوي معنوياحصائيا لاتفاقية الكوميسا محل الدراسة على الميزان التجاري المصري حيث تبين ان لها أثر ايجابي على الميزان التجاري المصري حيث مقدار تحسن سنوي في فائض الميزان التجاري بلغ حوالي 10 مليون دولار نتيجة دخول الاتفاقية حيز النفاذ .

10.21608/MEAE.2022.266454

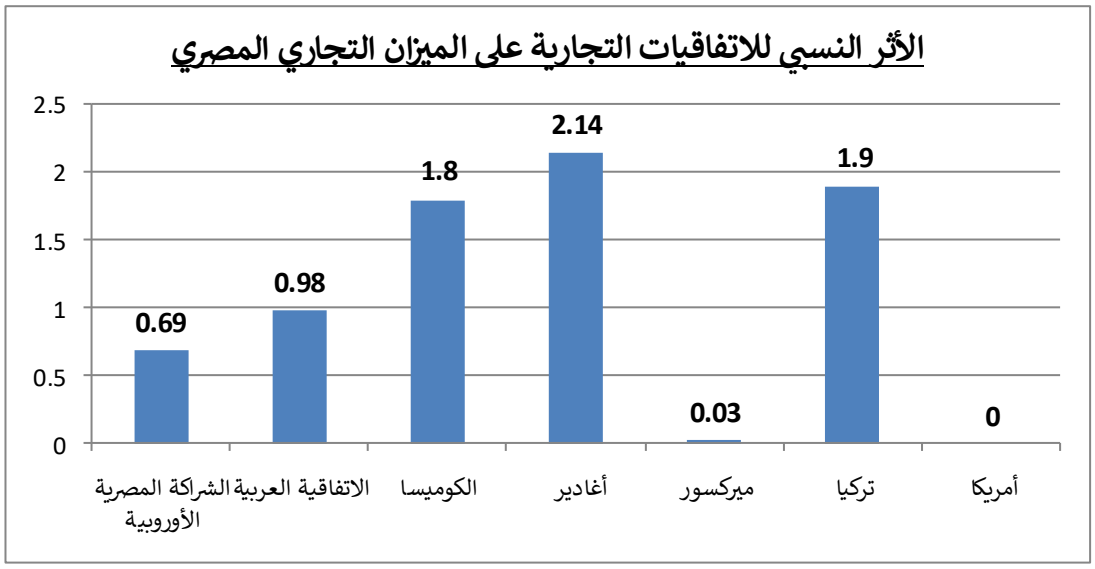

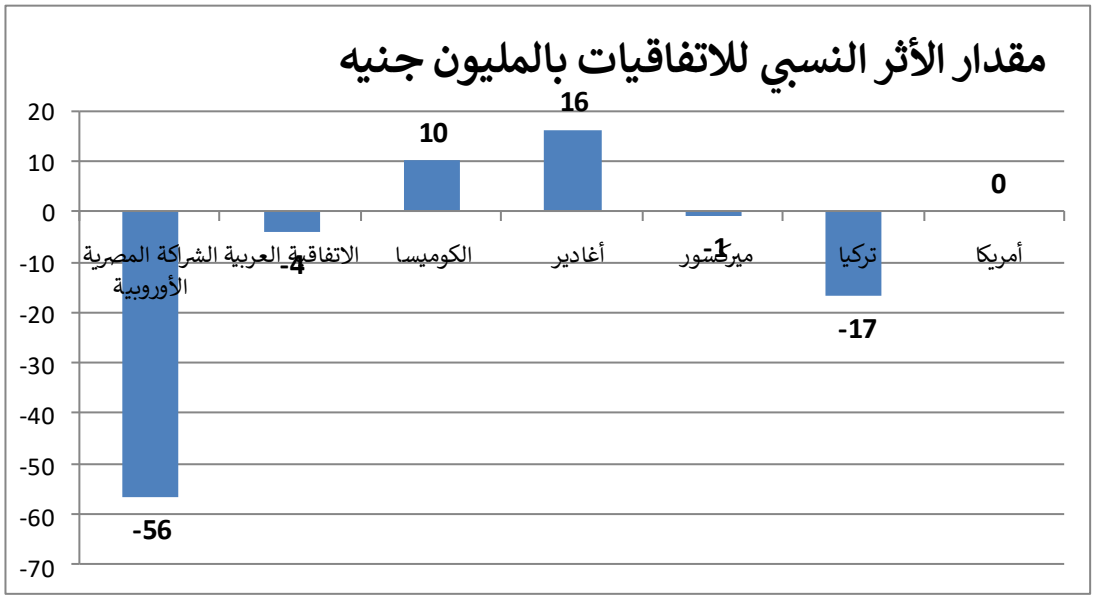

جدول رقم (12) أثر اتفاقية الكوميسا على الميزان التجاري المصري خلال الفترة 2001-2020

الاتفاقية	الأثر السنوي للاتفاقيات التجارية		
	الأثر النسبي السنوي على الميزان التجاري للاتفاقية (%)	قيمة متوسط الميزان التجاري	مقدار الأثر السنوي للاتفاقية بالمليون جنيه
الكوميسا	1.8	557	10

13- الآفاق المستقبلية للميزان التجاري المصري في ظل إجراءات ضبط الاستيراد وأهم الاتفاقيات التجارية

يتمثل الهدف الأساسي من التنبؤ بالآفاق المستقبلية للميزان التجاري المصري مع الشركاء التجاريين في ظل إجراءات ضبط الإستيراد التي اتبعتها مصر وكذلك في ظل أثر الاتفاقيات التجارية محل الدراسة، وذلك من خلال التنبؤ بكل من الصادرات والواردات بشكل منفصل كخطوة اولى، ثم التنبؤ بالميزان التجاري بصفة عامة كخطوة ثانية.

10.21608/MEAE.2022.266454

أ- الإطار النظري للتنبؤ باستخدام منهجية بوكس وجنكيز (ARIMA)

تتمثل أهمية التنبؤ في أنه يعتبر من اهم أدوات التخطيط ووضع الافتراضات حول أحداث المستقبل للظاهرة محل الدراسة باستخدام تقنيات خاصة عبر فترات زمنية مختلفة، ويتم التنبؤ بالظاهره المرتبطة بالتجارة الخارجية من خلال مجموعة من المراحل حيث تهتم المرحلة الأولى في تحديد الهدف من التنبؤ، والمرحلة الثانية في تجميع البيانات اللازمة للظاهرة محل التنبؤ، والمرحلة الثالثة في تحليل البيانات وانتقائها لاستعمالها، بينما تهتم المرحلة الرابعة باختيار النموذج المناسب من أساليب التنبؤ بالظاهرة محل الدراسة، في حين نهتم المرحلة الخامسة والأخيرة باتخاذ القرار المناسب[22]

ب- التنبؤ بالقيم المستقبلية للصادرات والواردات المصرية والميزان التجاري مع دول اتفاقية الكوميسا

تم التنبؤ بقيمة كل من الصادرات والواردات المصرية والميزان التجاري دول اتفاقية الكوميسا ، وذلك من خلال نموذج الانحدار الذاتي المتكامل والمتوسطات المتحركة (ARIMA) للفترة 2021 – 2030 وذلك استناداً على سلسلة زمنية للمتغيرات محل الدراسة بلغت سابقة خلال الفترة 2001-2020.

يوضح الجدول رقم (13) أن القيم التنبؤية من خلال نموذج الإنحدار الذاتى المتكامل والمتوسطات المتحركة (ARIMA) لقيمة الصادرات المصرية لدول اتفاقية الكوميسا للفترة 2021- 2030 تراوحت بين حوالي 1372.1مليون دولار عام 2021 وحوالي1356.4مليون دولار عام 2030، وذلك بافتراض ثبات الظروف الحالية، وبمعدل نمو خلال هذه الفترة بلغ حوالي (-1.1%)

يوضح نفس الجدول أن القيم التنبؤية من خلال نموذج الإنحدار الذاتى المتكامل والمتوسطات المتحركة (ARIMA) لقيمة الواردات المصرية من دول اتفاقية الكوميسا للفترة للفترة 2021- 2030 تراوحت بين بين حوالي 760.4 مليون دولار عام 2021 وحوالي614.8مليون دولار عام 2030، وذلك بافتراض ثبات الظروف الحالية، وبمعدل انخفاض خلال هذه الفترة بلغ حوالي (-19.2) % .

يوضح نفس الجدول أن القيم التنبؤية من خلال نموذج الإنحدار الذاتى المتكامل والمتوسطات المتحركة (ARIMA) لقيمة الفائض في الميزان التجاري المصري مع دول اتفاقية الكوميسا للفترة للفترة 2021- 2030 تراوحت بين بين حوالي (611.7) مليون دولار عام 2021 وحوالي (741.6) مليون دولار عام 2030، وذلك بافتراض ثبات الظروف الحالية، وبمعدل زيادة في فائض الميزان التجاري خلال هذه الفترة بلغ حوالي (21.2%) .

وقد يعزى هذا الارتفاع المتوقع للفائض في الميزان التجاري المصري مع دول اتفاقية الكوميسا الى انخفاض متوقع في الواردات المصرية من افريقيا لسلع مثل التبغ ومستلزمات الانتاج من افريقيا لصالح دول اخرى مثل الهند وكندا .

([22]) محمد سيد أحمد، رسالة دكتوراه، مستقبل الصادرات الزراعية المصرية في ظل الاتجاهات الحديثة لمنظمة التجارة العالمية، قسم الاقتصاد الزراعي، كبية الزراعة جامعة عين شمس، 2020م.

10.21608/MEAE.2022.266454

جدول رقم (13) التنبؤ بالقيم المستقبلية المتوقعة لأهم الصادرات والواردات المصرية والميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية الكوميسا

السنوات	القيم التنبؤية للصادرات المصرية	القيم التنبؤية للواردات المصرية	القيم التنبؤية للميزان التجاري المصري مع دول الاتفاقية
2021	1372.1	760.4	611.7
2022	1369.5	712.4	657.1
2023	1367.1	679.7	687.4
2024	1365.0	657.5	707.5
2025	1363.2	642.4	720.8
2026	1361.5	632.0	729.5
2027	1360.0	625.0	735.0
2028	1358.6	620.3	738.3
2029	1357.4	617.0	740.4
2030	1356.4	614.8	741.6
معدل النمو المتوقع للفترة 2030-2021	-1.1	-19.2	21.2
مقدار الزيادة المتوقع خلال الفترة2021-2030	-15.7	-145.6	129.9

المصدر: التحليل الاحصائي باستخدام برنامج state graphللجدول رقم 1بالبحث

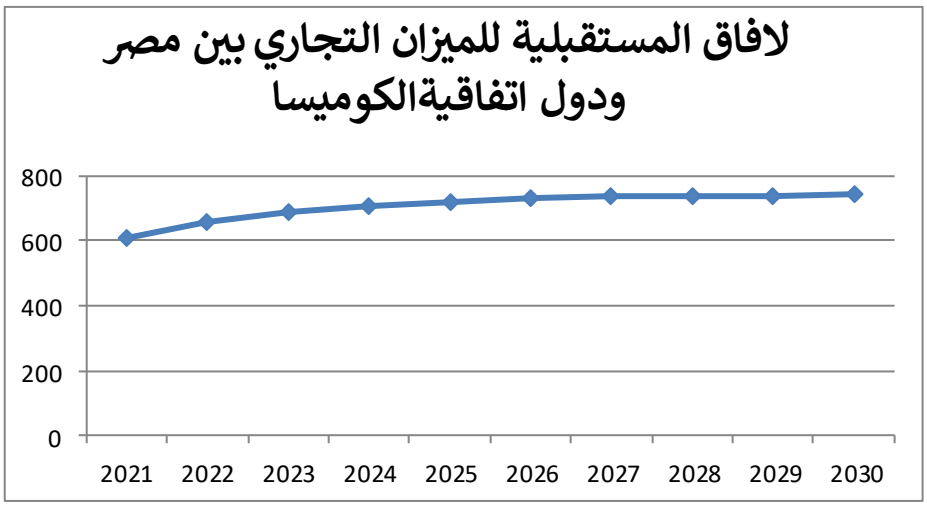

المصدر جدول رقم (13)

ومن خلال تلك النتائج المتحصل عليها من القيم التنبؤية لمستقبل التجارة الخارجية المصرية للأسواق الكوميسا يمكن التأكيد على أن مستقبل التجارة الخارجية المصرية مع تلك الأسواق يرتبط بمجموعة من السيناريوهات تتعلق بمحوريين أساسيين، المحور الأول منهما مرتبط بمدى وجود رغبة وقدرة للجانبين على زيادة أو خفض معدلات

10.21608/MEAE.2022.266454

التبادل التجاري وتدفقات السلع بينهما ، بينما يرتبط المحور الثاني بمدى التغير في التطورات والمستجدات المتعلقة بمستقبل التجارة الخارجية ومدى القدرة على مواجهة المنافسة حيث يتبين مجموعة من النتائج المستخلصة من التنبؤ تتمثل أهمها في الأتي :

- عدم وجود فرص تصديرية مستقبلية واعدة في أسواق دول اتفاقية الكوميسا وذلك لزيادة حدة المنافسة في هذه الأسواق وخاصة من الصين ودول شرق اسيا ووجود صعوبات تتعلق بنقل وشحن اي الخدمات اللوجاستية داخل أسواق دول افريقيا وخاصة الدول الحبيسة بالإضافة الى مخاطر التحويلات البنكية وضمان الصادرات والذي بسببه يحجم كثير من المصدرين المصريين الاتجاه الى إفريقيا بالإضافة الى ضعف البنية التحتية للنقل ومن ثم التركيز على أسواق اخري في القارة الإفريقية مثل أسواق الدول العربية الإفريقية .
- ان معدل النمو المتوقع لفائض الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا يرجع الى التنبؤ بانخفاض الواردات المصرية بمعدل 19.2%

14- نتائج البحث:

- حقق الميزان التجاري المصري مع دول اتفاقية الكوميسا فائض بصورة مستمرة خلال معظم سنوات الدراسة إلا أن هذا الفائض تذبذب بين الارتفاع والانخفاض
- ضعف نسبي في معدلات التبادل التجاري بين مصر ودول اتفاقية الكوميسا مقارنة بالاتفاقيات الاخرى
- تمتع مصر بقدرات تنافسية متوسطة نسبياً في الأسواق الافريقية مقارنة بالتكتلات الأخرى والمنافسين لها داخل هذه الأسواق
- خلال معظم سنوات الدراسة إتسمت الواردات المصرية من دول اتفاقية الكوميسا في بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض
- وكذلك عدم تمتع مصر بميزة تنافسية سعرية في معظم السلع المصدرة للعديد من الأسباب من أهمها ارتفاع تكاليف النقل للأسواق الافريقية لعدم انتظام خطوط الشحن وارتفاع تكاليف تأمين الصادرات مقارنة بتكاليف منخفضة للدول المنافسة وأهمها الصين

نتائج التقدير نموذج الجاذبية

اتفاقية الكوميسا لها اثر ايجابي على مقدار تحسن الميزان التجاري بلغ حوالي 10 مليون دولار نتيجة دخول الاتفاقية حيز النفاذ

15- نتائج التنبؤ اتفاقية الكوميسا:

- القيم التنبؤية من خلال نموذج الإنحدار الذاتى المتكامل والمتوسطات المتحركة (ARIMA) لقيمة الصادرات المصرية لدول اتفاقية الكوميسا للفترة 2021- 2030 تراوحت بين حوالي 1372.1مليون دولار عام 2021 وحوالي1356.4مليون دولار عام 2030، وذلك بإفتراض ثبات الظروق الحالية، وبمعدل نمو خلال هذه الفترة بلغ حوالي (-1.1 %)
- القيم التنبؤية من خلال نموذج الإنحدار الذاتى المتكامل والمتوسطات المتحركة (ARIMA) لقيمة الواردات المصرية من دول اتفاقية الكوميسا للفترة للفترة 2021- 2030 تراوحت بين بين حوالي 760.4 مليون دولار عام 2021 وحوالي614.8مليون دولار عام 2030، وذلك بإفتراض ثبات الظروق الحالية، وبمعدل انخفاض خلال هذه الفترة بلغ حوالي (-19.2) % .
- أن القيم التنبؤية من خلال نموذج الإنحدار الذاتى المتكامل والمتوسطات المتحركة (ARIMA) لقيمة الفائض في الميزان التجاري المصري مع دول اتفاقية الكوميسا للفترة للفترة 2021- 2030 تراوحت بين بين حوالي (611.7) مليون دولار عام 2021 وحوالي (741.6) مليون دولار عام 2030، وذلك بإفتراض ثبات **الظروق الحالية، وبمعدل زيادة في فائض الميزان التجاري خلال هذه الفترة بلغ حوالي (21.2%)**

10.21608/MEAE.2022.266454

(المراجع)

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. احمد محمود عبد الله، (رسالة ماجستير) تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاراضي الفلسطينية – دراسة قياسية، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة، 2013م.
2. صلاح عبد القادر وآخرون، دراسة بعنوان "التجارة العربية - الإفريقية : الواقع وآفاق التطوير" مركز مأمون بحيري للدراسات والبحوث، الخرطوم، السودان، 2018م
3. عبد الحميد، عمرو، و عصام صبري، تحليل تدفقات التجارة الخارجيةالمصرية لاهم الدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية،مجلة البحوث الزراعية، جامعة الإسكندرية، المجلد: 60، العدد: 1، ص ص: 107-135.
4. عمرو عبد الحميد رفعت عصام صبري سليمان علي ، 2015،تحليل تدفقات التجارة الخارجية المصرية لأهم الدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية قسم الدراسات الاقتصادية - مركز بحوث الصحراء 2015
5. كريم خديم (دكتور)، دراسة قياسية للتجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية : دراسة حالة دول شمال إفريقيا، كليةالعلوم الاقتصادية والتجاريةوعلومالتسييرجامعة وهران، الجزائر .
6. محمد إسماعيل و جمال قاسم محمود صندوق النقد العربي 2018 بعمل دراسة بعنوان (محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية)
7. محمد سيد احمد سعيد قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة جامعة عين شمس 2020 بعمل دراسة بعنوان(مستقبل الصادرات الزراعية المصرية في ظل الإتجاهات الحديثة لمنظمة التجارة العالمية)
8. محمد سيد أحمد، رسالة دكتوراه، مستقبل الصادرات الزراعية المصرية في ظل الاتجاهات الحديثة لمنظمة التجارة العالمية، قسم الاقتصاد الزراعي، كبية الزراعة جامعة عين شمس، 2020م.
9. محمد سيد أحمد، وآخرون، دراسة بعنوان قواعد المنشأ للسلع الزراعية غير المتفق عليها بين الدول العربية في القائمة (3)، متاحة على موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية : http://www.aoad.org/
10. وزارة التجارة والصناعة،قطاع التمثيل التجاري،مركزالمعلومات،دراسة لمكتب التمثيل التجاري في درار السلام بدولة تنزانيا بعنوان تحديات وصعوبات التصدير المصري لأسواق تنزانيا وبعض الدول الافريقية الحبيسة 2015م، دراسات غير منشورة

10.21608/MEAE.2022.266454

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1. **(Ershad Ali, (2011). Impact of Free Trade Agreement on Economic Growth of Partner Countries: China and New Zealand ,International Business and Management Vol. 2 No. 1, pp. 114-122.**
2. **Faculty of Economics, Dzemal Bijedic University of Mostar, Bosnia and Herzegovina Ministry of Foreign Trade and Economic Relations of Bosnia and Herzegovina**
3. **Kurtovic and Talovic,2015 , Impact of TradeAgreements with EU on the Reduction in Trade Balance Deficit of Bosnia and Herzegovina and Sead, Journal of International and Global Economic Studies, 8(1), June, 68-92**
4. **Otinga Hesbon N, (2009)." The Impact Of International Trade On Economic Growth In Developing Countries (Exports for rapid economic growth) / A Case Study Of Kenya", University of Nairobi.**
5. **Ozge and Other,2015, Trade Facilitation and Black Sea Economic Cooperation Organization: Analysis of Turkey with (Gravity Model Approach)**

ثالثاً مراجع على شبكة الانترنت والمواقع الالكترونية :

1. **:http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Entities/ExportDevelopmentFund/Pages/default.aspx**
2. **https://www.trademap.org/**
3. **https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/26-gats_01_e.htm#articleV**
4. **https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/enabling1979_e.htm**
5. **https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/gatt47_02_e.htm#articleXXIV**
6. **MPRA Munich Personal RePEc Archive - Impact of The global financial crisis on the Egyptian economy-Alasrag. Hussien- January 2009 page 21**